

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

زيادة الأجور..

والحقائق المتجاهلة

تصاعد النقاش حول زيادة الأجور مع اقتراب العام من نهايته، أي مع اقتراب الخطة العاشرة من استحقاقها النهائي الذي وعدت به فيما يخص زيادة الأجور ١٠٠٪ خلال السنوات الخمس.

قبل الخوض في تفاصيل الموضوع المباشر تجب الإشارة والتأكيد أن الهوة بين مستوى الأجور الحالي، أي القائم اليوم، وبين ضرورات مستوى المعيشة، كبيرة جداً، وردمها نهائياً يحتاج على الأقل إلى أربعة أضعاف مستوى الأجور الحالية، ومع صعوبة تنفيذ هذه المهمة إذا تم الاعتراف بها، إلا أنه كما هو واضح، ليس هنالك أي برنامج زمني لدى الحكومة يأخذ ذلك بعين الاعتبار، سواء على المدى الزمني المتوسط أو البعيد، أي أن هذا الاستحقاق الأهم ليس على جدول الأعمال حتى اليوم، والبداية يجب أن تكون بالاعتراف بهذه المشكلة وليس المطلوب إطلاق وعود غير واقعية، وإنما مصارحة الشعب السوري والتشاور معه حول اتفاق حلها ووضع مهمات وآجال ملموسة بهذا الاتجاه.. أما حول الزيادة في الأجور ١٠٠٪ فالخطة والحكومة لم توضحا ما هو المقصود بالزيادة هذه حينذاك؟ أهو الأجور الحقيقية؛ أي الأجر المحسوب على أساس نسب التضخم «أي نسب ارتفاعات الأسعار»، أم الأجور الاسمية؟ ولكن الواضح من سير الأمور أن الحديث يجري عن الأجور الاسمية، التي وإن زادت ١٠٠٪ خلال الفترة المذكورة إلا أنها بالكاد تغطي نسب التضخم إذا لم يكن قد تجاوزها.. وبالتالي يمكن اعتبار زيادة الـ ١٠٠٪ هي تعويض عن ارتفاعات الأسعار لا علاقة له نهائياً بالتحسين الفعلي للأجور..

ومع ذلك، ومع اقتراب الاستحقاق الأخير لإيصال الزيادة إلى هدفها الـ ١٠٠٪، والمتبقي منه ٢٥٪، صدرت تصريحات حكومية رسمية هدفها التوصل من هذه الزيادة حتى وإن تم التصريح بالعكس.

والحجة أنه إذا ضمت الترفيعات الدورية على الرواتب خلال الفترة الماضية يتبقى في ذمة الحكومة ١٧٪ فقط، وليس ٣٥٪. إن في هذا المنطق تجاهلاً لحقيقة أساسية هي أن الحديث كان يجري عن زيادة سلم الرواتب والأجور ١٠٠٪ دون علاقة لذلك بالترفيعات الدورية، التي هي حق لأي صاحب أجر ثابت، سواء كانت هناك زيادات على الأجور أو لم تكن.

لقد قلنا سابقاً إن مستوى الأجور وقدرتها الشرائية في انخفاض مطرد بسبب سباقها غير المتكافئ مع ارتفاعات الأسعار، التي تتحول في نهاية المطاف إلى أرباح تتركز أكثر فأكثر في البلاد بين أيدي قلة من الناس، تقل أكثر فأكثر.. فهل يعقل في هذا الوضع أن تبخل الحكومة بـ ١٨٪ من الوعد المقطوع لا تتجاوز قيمتها النهائية نحو ١٠٠ مليار ليرة سنوياً، مشكلة نحو ٤٪ من الدخل الوطني فقط، والأهم نحو ٥٪ من الأرباح المتمركزة في الطرف الآخر؟

إن الموارد الضرورية لزيادة هذا الأجر تحديداً، بل لأجر أكبر منه بكثير، متوفرة وموجودة، ولكن يجب البحث عنها وتحصيلها عبر محاربة الفساد الذي يجني أرباحاً غير مشروعة وفاحشة.. وعبر معالجة التهرب الضريبي وخاصة للمكلفين الكبار..

إن إثارة النقاش من طرف الحكومة حول الوعود السابقة، ومحاولة التوصل منها بطرق فنية، إن كان يدل على شيء فهو يدل على عجز وفشل السياسات الاقتصادية المتبعة عن تحقيق حدود أدنى من الدنيا لمطالبات معيشة المواطن السوري.

مع كل أهمية النقطة المثارة، إلا أن النقاش يجب أن يتركز في الخطة الخمسية الحادية عشرة حول حجم الهوة الذي ستردده بين الأجور ومتطلبات المعيشة، وهي قادرة بسياسات اقتصادية- اجتماعية ذكية وقوية وعادلة على ردم نصفها على أقل تقدير، ويجب أن تأخذ الحكومة لاحقاً على عاتقها زيادة الأجور الحقيقية وليس الاسمية، ما سيتطلب إعادة النظر بطريقة حساب رقم التضخم الذي يبقى رسمياً اليوم بعيداً عن الحقيقة والواقع..

إن معالجة قضية الأجور أنياً ومستقبلياً هي قضية وطنية كبرى، وهي أحد أسس الاستقرار الاجتماعي، لذلك يجب أن تعار الانتباه الذي تستحقه، أو على الأقل أن تغيرها الحكومة ذلك الانتباه الذي يحظى به الرأسمال الخاص حين يتم بحث امتيازاته وتسهيل أعماله.. وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■ ■

واشنطن

تعيد

انتشارها

في العراق

نصر مرحلي عمالي بجنوب أفريقيا وفوضى معيشية بموزامبيق



تدرس نقابات العاملين في جنوب أفريقيا العرض الجديد الذي قدمته الحكومة بشأن زيادة الأجور بهدف إنهاء الإضراب العمالي المستمر منذ أكثر من أسبوعين. وتعرض الحكومة حالياً زيادة الأجور بنسبة ٧,٥٪ وبدل سكن قدره ٨٠٠ راند (١٠٨ دولارات) شهرياً وهو ما يقترب كثيراً من مطالب العمال الذين يطالبون بزيادة الأجور بنسبة ٨,٦٪ وبدل سكن قدره ١٠٠٠ راند في وقت تقول فيه الحكومة إن الميزانية الوطنية لا تسمح بزيادة أكبر من الذي عرض على النقابات «نظراً للأولويات الأخرى في قطاع الوظيفة»..

وتمثل النقابات العمالية ما يصل إلى ١,٣ مليون مدرس وممرض وموظف محكمة ومسؤول بالهجرة وغيرهم من موظفي الحكومة. ودعت النقابات أعضائها للتصويت على العرض الحكومي، في الوقت نفسه قال بعض العمال إنهم سينتظرون الحصول على عرض أفضل بعد أن خسروا أجورهم لمدة أسبوعين خلال فترة الإضراب.

وكان رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما قد دعا حكومته إلى التفاوض مع نقابات عمال القطاع العام، في مسعى لإنهاء الإضراب المستمر والذي أصاب المستشفيات بالشلل، وأدى إلى إغلاق مئات المدارس.

وجاءت أوامر زوما قبل إضراب تضامني هدد عمال المناجم والعاملون في مجال التصنيع بتنظيمه الخميس، غداة إغلاق تحرير هذا العدد والذي يمكن أن يوقف العجلة الاقتصادية في البلاد حيث قال الناطق باسم النقابة الوطنية لعمال المناجم ليسيبا شيشوكا «إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فسنضرب كما هو مقرر»، مضيفاً أن «مطالبهم تعيننا ونحن ندعم تحركهم»..

وبينما قرر عمال صناعة إطارات السيارات الانضمام إلى الحركة الاحتجاجية للمطالبة بأجور أفضل، رأى الموظفون المضربون في جنوب أفريقيا في العرض الجديد الذي تقدمت به الحكومة، «خطوة في الاتجاه الصحيح» لكنهم قرروا مواصلة إضرابهم للمطالبة بزيادة الأجور.

ويسبب نقص العاملين، نشر قرابة أربعة آلاف

عسكري في ٥٨ مستشفى عاماً كبيراً لتقديم الحد الأدنى من الخدمات بينما أغلقت مدارس عدة أبوابها.

ويعاني واحد من كل ثلاثة بالغين من البطالة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أوروبا، في بلد يعيش ٤٣ بالمئة من سكانه بأقل من دولارين يومياً. وهي تخشى أن يتكرر إضراب ٢٠٠٧ الذي كان الأطول منذ سقوط نظام الفصل العنصري في ١٩٩٤.

وفي موزامبيق المجاورة التي يرتبط اقتصادها بشكل وثيق باقتصاد جنوب أفريقيا قتل أربعة أشخاص بالرصاص المطاطي الذي استخدمته الشرطة وأصيب ٢٧ بينهم شرطيان واعتُقل ١٤٢ في حصيلة مؤقتة خلال تظاهرات احتجاجاً على غلاء المعيشة في العاصمة مابوتو بعدما شهدت الأسعار ارتفاعاً كبيراً في الأشهر الأخيرة إثر انخفاض قيمة العملة المحلية (ميتيكال) قياساً بعملة جنوب أفريقيا (راند)..

واندلعت أعمال العنف عندما نزل آلاف الأشخاص إلى شوارع الأحياء الفقيرة في العاصمة احتجاجاً على الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط والقمح والخبز والمياه والكهرباء، في وقت يعيش فيه ٦٥٪ من سكان موزمبيق العشرين مليوناً تحت عتبة الفقر.

حادثة ليست استثنائية

موت السوريين الذين يرغبون بالهجرة، أو المهاجرين فعلاً أصبح شيئاً مألوفاً مع الأسف، موت مجاني على أرصفة الغربة أو غرقاً في البحار.. المشهد يتكرر، وآخر الضحايا كان ابن مدينة عامودا الشاب «شفان ولي» الذي سقط ضحية حادث سير في لبنان.

الشاب شфан هو من مواليد ١٩٩٢.. حصل على الشهادة الثانوية عام ٢٠١٠، ولكي يؤمّن بعض مصاريف استكمال الدراسة هاجر إلى لبنان للعمل فتعرض لحادث سير توفي على أثره، وعلى الرغم من أن هويته الشخصية كانت بحوزته، ورقم هاتفه المنزلي وعنوانه، إلا أن آياً من «الأشقاء» لم يكلف نفسه عناء الاتصال بذويه، وبعد أن يعلم الأهل بالخبر المفجع بعد أربعة أيام يفاجؤون بفاتورة تتجاوز قيمتها الستة آلاف دولار يجب أن تدفع للمشفى مقابل تسليم الجثة، فيضطرون للدفع (كثمن) لجثة شاب كان قبل أيام قليلة يحلم بمستقبل أفضل!! أما السفارة العتيدة فلم تفعل شيئاً إلا تزويد ذويه بكتاب لا يمانع تسليمهم الجثة، مع العلم أن القوانين النافذة تفرض على السفارات في مثل هذه الظروف دوراً إنسانياً أكبر، ناهيك عن الواجب الوطني والأخلاقي لأية سفارة تجاه مواطنيها في البلد المعني.

ألا تستنفر حكومات كاملة لبعض الدول عندما يتعرض أحد مواطنيها إلى إساءة ما في أية بقعة من بقاع العالم؟ إننا إذ نتوقف عند هذه الحادثة، نذكر بواقع جديد مرّ، وحوادث متكررة يسقط ضحيتها العشرات من السوريين على أرصفة الغربة، أو غرقاً في سفن مافيات التهريب، أو بسبب الاتجار بالبشر بداعي تسهيل الهجرة، وكان آخرها ما أوردته وكالات الأنباء عن توقيف الشرطة الإيطالية ليخت يحمل ١٣ سوريا و١٥ أفغانياً..

لنطرح سلسلة من الأسئلة المرة... لماذا أصبحت الهجرة هاجساً للشباب السوري؟ ولماذا يضطر مئات الآلاف من السوريين للعمل في لبنان الذي لا تتجاوز مساحته مساحة محافظة سورية واحدة؟ ولماذا لا تستطيع الحكومة تأمين فرص العمل لشباب الوطن؟ فإذا كانت الحجة عدم وجود موارد، فأين تذهب موارد البلاد المتنوعة حيث تعتبر سورية من البلدان العربية الغنية؟ وإلى متى سيموت شبابنا وتهان كرامتهم في المغتربات؟ أسئلة قد لا تنتهي.. والجواب دائماً يتحدد في البلية الكبيرة عندنا مسببة كل المصائب، أي الفساد الكبير والنهب المنظم، ثم السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أنهكت البلاد والعباد، وما فتئت تدفع الكثرين منهم إلى ما وراء الحدود طلباً للرزق!.

عامودا - مراسل قاسيون

بهراتة

زيادة الأجور

أم الإصلاح الإداري أولاً؟!

◀ عادل ياسين

مع اقتراب الخطة الخمسية العاشرة من نهايتها، يتصاعد الجدل حول قضية هامة لها أبعادها الاجتماعية والسياسية، وهي: هل ستزيد الحكومة الرواتب والأجور للعمال؟!

لقد تعهدت الحكومة بخطتها الخمسية العاشرة على زيادة أجور العمال ١٠٠٪، لكنها لم تف إلى الآن بوعودها، وبقي للعمال في ذمتها ما يقارب ٢٥٪ وفقاً للحسابات الأولية، وما أثار الجدل حول هذه القضية التصريحات التي أدلى بها عدد من الوزراء «أن لا موارد لدى الحكومة لزيادة الأجور»، والجدل الدائر حول الأجور وأهمية زيادتها ليس ترفاً، بل يعكس الفرز الجاري في المجتمع بين مؤيد لنهج الحكومة الليبرالي وبين معارض له، ويقف بينهما العديد من المواقف الوسط.

فكلما أمنت الحكومة في تطبيق نهجها الليبرالي تعمق الفرز أكثر لتتضح الرؤية، وتبين للطبقة العاملة وفقراء الشعب السوري الخيط الأبيض من الخيط الأسود، المتمثل بالضرر البالغ الذي أحدثه نهج الحكومة الذي سارت عليه ومازالت تعمقه أكثر، والمتوافق مع مصالح الأقلية التي همها الوحيد جني الأرباح الطائلة ومركزة الرساميل الكبيرة بين أيديها، حتى أصبحت هذه الأقلية هي من تقرر اتجاهات تطور الاقتصاد السوري، مدعومة بكل ما يلزم قانونياً لحماية مصالحها، ولا ننسى دور (الإعلام) المدعوم بكل الإمكانيات، حيث يلعب دوراً مهماً في الدفاع عن ذاك النهج ومصالح تلك الأقلية.

وفي هذا السياق يأتي المقال المنشور في(الاقتصادية العدد ٤٠٦)، الذي يدعو فيه صاحب المقال الحكومة ألا تزيد الأجور والرواتب للعاملين في الدولة، انطلاقاً من حرص صاحب المقال على (مصالح) العاملين الذين سيتضررون من هذه الزيادة إن حصلت، بسبب أن الليرة السورية ستخفّض قيمتها الشرائية وسترتفع الأسعار وستزيد نسب التضخم، وبالتالي سيفقد من زيدت أجورهم الغاية المرجوة من هذه الزيادة وهي تحسين مستوى معيشتهم! ولكي لا تحدث تلك الأضرار ينصح (كاتب المقال) الحكومة بتأجيل زيادة الأجور إلى أن تستكمل الحكومة الإصلاح الإداري المنشود، الذي يمثل جزء منه بالتخلص من آلاف العمال (الفائضين غير المنتجين)، الذين تسلّوا إلى القطاع العام (بغفلة)عن الحكومة، وجاء الوقت الآن للتخلص منهم وتخليصها من أعباء أجورهم، وتعويضاتهم التي تتحملها، وهي غير قادرة على تحمل هذه الأعباء مقابل لا شيء يقدمه العمال سوى الهم والتكد للحكومة؟! ولم ينس (صاحبنا) أن يحث الحكومة في سياق عملية الإصلاح الإداري على التخلص من القطاع العام وتسليم إدارته واستثماره للقطاع الخاص من خلال (التشاركية) معه، لأنه(القطاع الخاص)الأجدر والأقدر على قيادة دفة الاقتصاد الوطني، وعلى يديه سيتم الخلاص من أزمتنا المستعصية وعقدنا(الأيديولوجية).

أليس هذا موقفاً سياسياً وطبقياً بامتياز؟ عبر من خلاله كاتب المقال بكل وضوح وصراحة عن ذاك الجدل(الصراع) الدائر الآن في المجتمع، وفي الأوساط السياسية والاقتصادية حول النهج الاقتصادي للحكومة؟ وتحديداً حول موقفها من قضية الأجور وزيادتها، والتي هي قضية وطنية لها أبعادها الاجتماعية والسياسية، حيث يتوقف على حلها حلاً حقيقياً، إعادة جزء مما يُنهَب عبر الأرباح إلى المنهوبين عبر الأجور. وإعادة هذا الجزء من الحقوق التي تم الاستيلاء عليها في ظل قوانين السوق الرأسمالية الجائرة، تحتاج إلى مواجهة الفساد الكبير الذي يقتطع ما يقارب ٢٥٪ من الميزانية السنوية وندخل ضمن هذه الأرباح التي تحققها تلك الأقلية على حساب الأغلبية المنهوبة.

والسؤال الهام الذي يحتاج إلى إجابة: كيف سيكون واقع حال الطبقة العاملة السورية، إذا ما تخلت الحكومة تحت أية صيغة عن القطاع العام، ببنيته التحتية والعلوية؟ وكم ستكون عندها النسبة بين الأرباح والأجور؟

إن الإصلاح الإداري الذي يدعو إليه (كاتب المقال) ومن خلفه قوى السوق يعني المزيد من الكوارث الاجتماعية والاقتصادية، ما لم يترافق بمواجهة الفساد والنهب الكبير، وهذا يحتاج إلى تعديل في ميزان القوى المختل الآن لمصلحة قوى السوق التي تملك مفاتيح القرار الاقتصادي، وهذا التعديل المنشود في ميزان القوى يحتاج إلى استنهاض كل القوى المتضررة من النهج الاقتصادي الليبرالي الذي تسير عليه الحكومة وفي مقدمة هذه القوى الطبقة العاملة السورية المتضررة والخاسرة الأكبر من ذلك النهج، وهذا يعني أن تنفض الحركة النقابية الغبار عن كاهلها وتتخلص من أوهام (التشاركية) مع الحكومة، حيث استمرارها في هذا الوهم يعني خسارتها للطبقة العاملة السورية، وخسارة الوطن لإمكانياته الجبارة التي من المفترض أن تُسَخَّر باتجاه تحقيق النمو المطلوب الذي سيحل الأزمات الاجتماعية المتراكمة مثل البطالة، السكن، التعليم والصحة.

إن حل قضية الأجور وتحسين المستوى المعيشي لأغلبية الشعب السوري يعني تحقيق الانتصار على عدونا الوطني والطبقي في أية مواجهة قادمة، فهل تفعل القوى الوطنية والحركة النقابية ما يجب عليها من أجل الدفاع عن أجور الطبقة العاملة وحقوقها؟!

■ ■.

برسم السادة رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال:

قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق



- مديرية الشؤون الإدارية، وجاء فيه: «إشارة لكتابكم رقم ٨/١/١٥٨٨ تاريخ ٨/٦/٢٠١٠ المتعلق بالمراقبين البيطريين المؤقتين الذين تم استخدامهم لدينا بعد نفاذ القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤م والبالغ عددهم ٢٧/ مراقباً بيطرياً، نبين لكم ما يلي:

هؤلاء المراقبون البيطريون هم من خريجي دورة عام ٢٠٠٢ حيث تأخر تعيينهم لدى مديريتنا حتى الشهر الثالث لعام ٢٠٠٤ وذلك بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية في حينه، وخلال هذه الفترة كان البعض منهم قد سبق لخدمة العلم، وبعد انتهائهم من خدمة العلم تقدموا بطلباتهم لمديريتنا من أجل تعيينهم، وتم تعيينهم أسوة بزملائهم من نفس الدورة بعد نفاذ القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤م. ونبين لكم فيما يلي أسماء هؤلاء المراقبين البيطريين وصكوك استخدامهم». وتم ذكر الأسماء وظروف تعيين كل منهم.

ورغم ذلك جاء كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٨/١/٢١٣١ تاريخ ٨/٨/٢٠١٠، الموجه إلى مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في درعا، والذي أنهى تعيين العمال المذكورين كمراقبين بيطريين، لأنه اعتبرهم مؤقتين،

أننا مخالفون للقانون /٣/ لعام ٢٠٠١، بالكتاب رقم ٨/١/٢١٣١ تاريخ٨/٢٢/٢٠١٠. علماً بأن قرارات الفرز لكافة خريجي المعاهد والثانويات الملزمين بخدمة الدولة ما زالت تعين خريجها، وإن أحكام تعيينهم غير مخالفة للقانون /٣/ لعام ٢٠٠١.

لذا جئنا طالبين من سيادتكم النظر بعين العطف على أوضاعنا، وإعادتنا إلى العمل، كوننا ملزمين بخدمة الدولة، ولأنه قد مضى على تعييننا أكثر من ٥ أعوام وأصبحت لدينا خبرة كبيرة في مجال عملنا، وإننا يا سيدي أكثر من ٣٧ عائلة منكوبة بقرارإنهاء خدماتنا». وقد تم توقيع الشكوى من ٣٧ مهدهداً بقطع لقمة العيش.

وقد تبين حق هؤلاء المهديدين بإنهاء تعيينهم ومن في حكمهم بالبقاء في وظيفتهم بصفة ثابتة بناء على مجريات القرارات الرسمية التي أقرت استلامهم لوظائفهم بسبب الظروف الإدارية والمالية للمؤسسة المعينين فيها، وليس لهم يد في ذلك التأخير، وقد شرحت مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بدرعا في كتابها رقم ٨/٥٣٦أ بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٠ الموجه إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

◀ يوسف البني

وردت إلى «قاسيون» نسخة عن شكوى مقدمة من سبعة وثلاثين عاملاً زراعياً في مديرية الزراعة بدرعا، تم تعيينهم كمراقبين بيطريين، إلى رئيس مجلس الوزراء يشكون فيها الخطر الذي يتهددهم بقطع لقمة عيشهم وتسريحهم من وظيفتهم، بقرار إنهاء تعيينهم لاعتبارات غير مبررة. وجاء في الشكوى: «مقدمه: المراقبون البيطريون خريجو دورة ٢٠٠٢، العاملون بمديرية الزراعة بدرعا، تم فرزنا إلى مديرية الزراعة بدرعا بكتاب الفرز الصادر عن وزارة الزراعة رقم ٧٩٣٤/ تاريخ ١١/١١/٢٠٠٢، على أن يتم تعييننا بعد مراجعة مديرية الزراعة، كوننا ملزمين بخدمة الدولة بالرسوم رقم /٢٢/ لعام ١٩٤٩. وبعد صدور قرار الفرز راجعنا مديرية الزراعة إلا أنهم لم يعينونا بسبب عدم توفر الاعتماد في ذلك الوقت، وبقينا نراجع مديرية الزراعة حوالي عامين تقريباً، وخلال هذه الفترة قد تم التحاقنا بخدمة العلم، بعد أن سقط عنا عذر التأجيل ووقعنا تحت خطر عقوبة التخلف.

وفي بداية الشهر الثالث من عام ٢٠٠٤، أي بعد حوالي عامين تقريباً، تم رصد الاعتماد اللازم لتعييننا، فراجعنا مديرية الزراعة لإبلاغهم بأننا في خدمة العلم، والذين لم يكونوا بخدمة العلم من نفس دورة ٢٠٠٢، تحت أي عذر مُحل من خدمة العلم، تم تعيينهم كمُثبتين، أما بالنسبة لنا فبعد الانتهاء من خدمة العلم راجعنا مديرية الزراعة وقامت المديرية المذكورة بتعييننا تباعاً، حسب الانتهاء من خدمة العلم. الآن وبعد مرور ٥ أعوام على تعييننا أصدر وزير الزراعة قراراً يقضي بإنهاء خدمتنا على

خبراء أمريكيون

يرصدون الآثار

السياسية

للاحتجاجات

العمالية في مصر

مدرسو الساعات في وزارة التربية لا يتقاضون أجورهم إلا بعد ستة أو سبعة أشهر، بالرغم من الصعوبات التي يعاني منها خريجو الجامعات بأقسامها وفروعها المتعددة في سورية، والمتمثلة في صعوبة إيجاد فرص العمل التي تتناسب مع شهاداتهم الجامعية وإمكاناتهم العلمية والعملية.

إلا أن بعض الخريجين تمكنوا من الحصول بعد عناء كبير على ما يمكن أن نسميه أشباه فرص، وخاصة ممن تخرجوا من أقسام وفروع تربوية، تؤهلهم ليكونوا معلمين ومعلمات في مختلف المراحل التعليمية الأساسية والثانوية. ومن المعروف أن تعيين المعلمين والمعلمات في وزارة التربية يأخذ عدة أشكال، أهمها مسابقات التعيين النادرة أصلاً والتي تدخل فيها المحسوبيات في قبول المعلمين لا الكفاءة، والشكل الثاني تعيين كوكيل بديل في حال وجود شاغر مؤقت، وينتهي تعيينه مع عودة المعلم الأصل.

أما الشكل الثالث فهو المعلم الذي يعيّن بنظام الحصص في عدة مدارس متجاورة، وهذه الفئة من المعلمين يعانون من صعوبات جمة، أقلها توزيع حصصهم في عدة مدارس مما يترتب على ذلك تنقله بينها في اليوم الواحد. أما المشكلة الأكبر التي تواجهها هذه الفئة من المعلمين فتتمثل في آلية صرف رواتبهم، فمعلمو

شؤون نقابية

2 |

وأنه تم استخدامهم خلافاً للأحكام القانونية النافذة، علماً أنه في القانون يعتبرون من العمال المثبتين حكماً.

إن حق العمل هو أهم الحقوق لكل مواطن سوري، كفه الدستور ونصّت عليه قوانين العمل وتعديلاتها، وخاصة إذا كان طالب العمل من خريجي المعاهد أو الكليات الملزمين بالخدمة في دوائر الدولة ومؤسساتها عند التخرج.

فقد نصت تعديلات قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩، الصادرة في القانون رقم /٣/ الذي أقره مجلس الشعب في ٢٨/١٢/٢٠٠٠، أن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تنظيم

العمالة بالنسبة للعمال العرب السوريين ومن في حكمهم والسعي لإيجاد فرص عمل لهم والعمل على رعايتهم وتأمين حقوقهم، ويصدر بقرار عن رئيس مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزارات الداخلية والخارجية وهيئة تخطيط الدولة والاتحاد العام لنقابات العمال، النظام الذي يحدد قواعد وشروط استخدام العمال السوريين ومن في حكمهم وطرق البحث عن فرص العمل لهم وكيفية الاستفادة منها.

هذه أبسط الحقوق التي يجب أن تؤمّنّها الحكومة لطالبي العمل، وخاصة إذا كانوا يتمتعون بخبرات وشهادات ذات اختصاصات علمية، وكانوا عند تخرجهم ملزمين بخدمة الدولة، ولكن بدلاً من ذلك تقوم الحكومة بتسريح العاملين دون مبرر ودون وجه حق، وتقطع أرزاقهم وموارد عيشهم، وترقد جيش العاطلين عن العمل كل يوم بأعداد جديدة، ما يزيد في تفاقم أزمة الأوضاع المعيشية اليومية، وما لذلك من مشاكل اجتماعية وانعكاسات سيئة.

يجب التراجع عن قرارات جائرة كهذه وغير مبررة، ويجب الحفاظ على حق المواطن بالعلم الشريف والحياة الحرة الكريمة وفي هذا ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

■ ■



خبراء وحقوقيون أمريكيون في العاصمة واشنطن يسعون لبحث الاحتجاجات العمالية الأخيرة في مصر، ورصد احتمالات أن تكون الحركات العمالية بمثابة إرهاب لمزيد من الفعالية والحركة في المجتمع المصري في الفترة المقبلة وامكانية أن يحدث تعاون بين الحركات العمالية والسياسية.
كم كان مفيداً أكثر لو أن مراكز الأبحاث العربية والأحزاب الوطنية والنقابات قامت بمثل هذه الدراسات الميدانية لاستخلاص الدروس العملية من حركة الطبقة العاملة واحتجاجاتها وتصاعد روحها الكفاحية من أجل حقوقها المطلوبة والسياسية.
فهل نتعلم جميعاً من تلك الدروس قبل أن يفوت الأوان؟!!!

مدرّسون بلا رواتب

مديرية تربية القنيطرة فقط، بل تنتشر في معظم مديريات التربية في المحافظات.

وهنا لا بد أن نسأل المعنيين عن وزارة التربية: أما أن الأوان بعد لإيجاد حل لهذه المشكلة، وإعطائهم الاهتمام اللازم في خططهم التطويرية التي كثيراً ما يصرحون بها؟! ألا يفترض أن تُسن قوانين جديدة تنصف المعلم وتؤمن له الحياة الكريمة والراحة النفسية حتى يتمكن من تقديم أفضل ما لديه في سبيل بناء أجيال واعدة تكون عماد هذا المجتمع؟! أما أن الأوان بعد لنفهم أن أية محاولة للتطوير في مجال التعليم والمجالات الأخرى تبدأ من تطوير الإنسان نفسه أولاً؟!

قطاع التعليم يعتبر البنية الأولى في عملية التطوير والنهوض بالمجتمع، كما أن كل محاولات التطوير في قطاع التعليم ستبوء بالفشل ما دام معلم الرياضيات يعمل عتالاً في سوق الهال. ومعلم التربية الرياضية يعمل سائقاً على ميكروباص بحجة عدم وجود مسابقات للتعين.

والسؤال الأهم: هل يعاني أبناء من يتجاهلوننا الذين تخرجوا من الجامعات المصاعب نفسها التي نعانيناها؟! أم أنه يكتب لهم أن يولدوا موظفين سلفاً وفي أرفع الوظائف؟!!!

ماهر عدنان فرج



لم تصرف الميزانية المخصصة بنظام تعيين الساعات.».

هذا ما سمعته إحدى المعلمات في كل مرة قصدت فيها مديرية تربية القنيطرة، وتضيف أن المسؤولين عن وزارة التربية يعتقدون بأننا نتكبد عناء الدراسة لأعوام طويلة ونُحمل أهلنا النفقات التي تحتاجها دراستا حتى نصل إلى منصب معلم، فقط بطراً ولكي نملاً وقت فراغنا.

فنحن كما يظن مسؤولونا لسنا بحاجة لرواتبنا، فالكنوز التي نرقد عليها تكفينا عمريين بدل العمر الواحد، وهذه المشكلة لا تقتصر على

الحكومة تعلن إفلاسها وتطرح شركة الأحذية للاستثمار!!

◀ نزار عادلة

طرحت وزارة الصناعة الشركة العامة لصناعة الأحذية للاستثمار وبمعاملها كافة، ووافقت رئاسة مجلس الوزراء على ذلك استناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية. والمبررات تقول إن الشركة تعاني من صعوبات فنية وإنتاجية ومالية، الأمر الذي أوصل الشركة إلى خسارات كبيرة، والحل هو الاستثمار باعتباره الطريقة الأفضل لاستمرار رواتب العمال. وتبارى في السباق نحو الاستثمار مجلس إدارة الشركة فقدم مبررات تقول إن الآلات الإنتاجية الموجودة مصممة لإنتاج الأحذية النمطية وبكميات كبيرة، وإن الإنتاج بكميات صغيرة لن يحقق الجدوى الاقتصادية بسبب ارتفاع التكاليف وعدم توفر الخبرات الفنية والإنتاجية لدى العاملين في الشركة.

واقع الشركة

تتوزع معامل الشركة في كل من درعا والسويداء والنبك ومصيفاف وتنتج الأحذية المتنوعة والبوط العسكري، وتعتمد على تنفيذ الطلبات الواردة إليها. تراوح إنتاجها في السنوات الأخيرة بين ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف زوج، وعبر سنوات كانت قيمة الانتفاع من الطاقة المتاحة ٢٥٪. وبلغت خسائرها مئات الملايين. عانت الشركة في السنوات الأخيرة من جملة صعوبات أبرزها: .انعدام السيولة المالية، ما أدى إلى التأخر في دفع الرواتب والأجور، وعدم تأمين مستلزمات الإنتاج، وقامت وزارة المالية بتسديد رواتب العاملين في الشركة عن عام كامل. - تهرب بعض جهات القطاع العام من استئجار مخصصات عمالها من الأحذية من الشركة، واستبدالها بمنتجات أخرى. - ارتفاع التكاليف وانخفاض الطاقة الإنتاجية جعل إمكانية المنافسة معدومة.

تحديث وتطوير معامل الشركة

في معمل أحذية درعا آلة حقن مباشر إيطالية الصنع موديل

٢٠٠٣ تحقن المواد التالية الداخلة في تركيب السفل: CR – PU، ويتم حقن هذه المواد على الوجه حقناً مباشراً. الآلة مؤتمتة وحديثة وطاققتها الإنتاجية ٥٠٠ زوج خلال ثماني ساعات فعلية، مزودة بنوعين من القواب: قالب للأحذية العسكرية وآخر للمهنية(أحذية الأمن الصناعي) وتم توريده إلى المعمل عام ٢٠٠٦، ومواصفات السفل غير قابل للاحتكاك وغير قابل للانزلاق بالزيوت ويتحمل درجة حرارة فوق ١٨٠ درجة مئوية، غير قابل للكسر، ويتمتع بعازلية للكهرباء. وتعد هذه الآلة العصب الرئيسي للشركة.

إنتاج الشركة

منذ تأسيس الشركة في عام ١٩٧٧ وهي تقوم بصناعة كل الأصناف من الأحذية الرجالية والولادية والعسكرية. والحذاء العسكري تنتجه آلة الحقن المباشر ذات التقنية العالية. وللشركة معارض في دمشق وغيرها من المدن، وعُرف إنتاجها على مدى سنوات بالمتانة والوقوة والسعر المنخفض قياساً إلى المستورد أو المصنوع في القطاع الخاص.

النقابات تطالب!

منذ سنوات عديدة والنقابات تطالب رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الصناعة بإصدار تعليمات إلى شركات ومؤسسات القطاع العام باستئجار حاجة عمالها من شركة الأحذية، وقد صدر أكثر من تعميم يطالب باتباع هذه الإجراءات، ولكن أكثر هذه الشركات لم يلتزم وكانت تفضل الاستئجار من القطاع الخاص، علماً أن بعض جهات القطاع الخاص كانت تتعاقد مع شركة الأحذية لاستئجار حاجة الشركات، وهنا يجب البحث عن الفساد والسمسرة، الذي لم تعمل ولم تستطع الجهات الوصائية رصد.

أعداز وحجج أخرى

تقول الجهات الوصائية إن طرح الشركة للاستثمار جاء بسبب عدم تطوير الآلات وعدم تصميم موديلات جديدة تلبي رغبة المستهلك، وارتفاع سعر التكلفة الذي يعود بالدرجة الأولى للنفقات الإدارية الكبيرة، وشراء المواد الأولية المخالفة للمواصفات، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة الهدر. وكذلك

حسام منصور محاضراً في القيادة الفعالة؛

الفشل في التخطيط يعني التخطيط للفشل

عقدت نقابة المصارف والتأمين ندوة حول «القيادة الفعالة» حاضر فيها رئيس النقابة حسام منصور بحضور رؤساء وأعضاء اللجان النقابية في جميع الفروع، وقد أكد منصور أن القيادة الصحيحة في أي مجال هي القدرة على تحقيق أشياء مميزة من الأشخاص العاديين، وأن الوضوح هو مفتاح القيادة الفعالة، فما هي أهداف اللجان والقيادات النقابية على أرض الواقع في الظروف الحالية، موضعاً هنا أن أول صفة مميزة للقائد هي قوة العزيمة والإقدام على اتخاذ القرار، متسائلاً: ما هو الشيء الذي تجرؤ أن تحلم به إن كنت تعلم إنك لن تفشل؟ لأن الفشل المؤقت هو مجرد فرصه لبداية ثانية أكثر ذكاءً، مضيفاً أنه عندما لا يوجد رؤية وتصور مسبق للأهداف المراد الوصول إليها على المدى القريب والبعيد ينهار الناس الذين تنتظرون النتائج الملموسة لهذه التصورات والأهداف، فما هي رؤية ووجهة نظر اللجان النقابية نفسها، وللمؤسسات والشركات التي تعمل فيها ضمن سياق عملها؟ مؤكداً أن الفشل في التخطيط يعني التخطيط للفشل!!!. لذا على القيادات النقابية أن تحدد أهدافها دائماً بجرأة وشجاعة ودون أي خوف، وأن تعي هذه القيادات مضمون الرسالة التي تعمل من أجلها والأسباب التي تجعل تلك القيادات تعمل من أجل الدفاع عن مؤسساتها وشركاتها في القطاعات المختلفة، كما هو الحال في دفاعنا عن القطاع العام الذي قدم الكثير للطبقة العاملة، وختم منصور محاضרתه طالباً من القيادات النقابية أن تتصف بمواصفات القيادة القوية المستعدة للتضحية في كل الأوقات، وتوثيق جميع العقود والمذكرات التي تأتيتها حتى تحقق الأهداف التي تعمل من أجلها، والاستعداد الجيد لكل جديد على الساحة العمالية، فالقادة الجيدون هم الذين يبقون هادئين عند الشدائد ومتماكين عند مواجهة المخاطر والصعوبات، لأن من الشجاعة أن تبحر بلا ضمانات، وأن تصبر عندما لا يوجد نجاح على مرمى البصر.

هيئة ناظمة لترخيص المهن البحرية بدلاً من شركة التوكيلات الملاحية



ذات طابع إداري، ووضع هيكل تنظيمي جديد للهيئة مع الملك العددي اللازم لها، ومعالجة دعاوى الشركات الناقلة التي يمكن إحالتها إلى الوكلاء الخاصين وفقاً لمسؤولية كل خط مستقبلاً، وتصفية الشركة وغير ذلك من المواضيع الأخرى التي تهم تحويل الشركة إلى هيئة ناظمة لمنح تراخيص المهن البحرية. وقد تم تكليف شركة التوكيلات الملاحية بالتعاون مع غرفة الملاحا البحرية بالأعداد لتقديم هيكل تنظيمي وملاك عددي للهيئة المقترحة، وبما لا يتجاوز من ٦٠٠ ٥٠ عاملاً ودراسة وضع العمالة الحالية وما يمكن الاستفادة منها وفق المؤهلات والاختصاصات المطلوبة من خارج هذه العمالة، ودراسة وضع العمالة الفائضة ووضع المقترح اللازم من أجل معالجتها، إلى جانب بيان المؤهلات اللازمة لشغل وظائف الهيكل التنظيمي والملاك العددي الجديد والرسوم المالية التي سستوفيهالهيئة لمنح التراخيص اللازمة لمزاولة المهن البحرية المنوطة



عقدت نقابة المصارف والتأمين ندوة حول «القيادة الفعالة» حاضر فيها رئيس النقابة حسام منصور بحضور رؤساء وأعضاء اللجان النقابية في جميع الفروع، وقد أكد منصور أن القيادة الصحيحة في أي مجال هي القدرة على تحقيق أشياء مميزة من الأشخاص العاديين، وأن الوضوح هو مفتاح القيادة الفعالة، فما هي أهداف اللجان والقيادات النقابية على أرض الواقع في الظروف الحالية، موضعاً هنا أن أول صفة مميزة للقائد هي قوة العزيمة والإقدام على اتخاذ القرار، متسائلاً: ما هو الشيء الذي تجرؤ أن تحلم به إن كنت تعلم إنك لن تفشل؟ لأن الفشل المؤقت هو مجرد فرصه لبداية ثانية أكثر ذكاءً، مضيفاً أنه عندما لا يوجد رؤية وتصور مسبق للأهداف المراد الوصول إليها على المدى القريب والبعيد ينهار الناس الذين تنتظرون النتائج الملموسة لهذه التصورات والأهداف، فما هي رؤية ووجهة نظر اللجان النقابية نفسها، وللمؤسسات والشركات التي تعمل فيها ضمن سياق عملها؟ مؤكداً أن الفشل في التخطيط يعني التخطيط للفشل!!!. لذا على القيادات النقابية أن تحدد أهدافها دائماً بجرأة وشجاعة ودون أي خوف، وأن تعي هذه القيادات مضمون الرسالة التي تعمل من أجلها والأسباب التي تجعل تلك القيادات تعمل من أجل الدفاع عن مؤسساتها وشركاتها في القطاعات المختلفة، كما هو الحال في دفاعنا عن القطاع العام الذي قدم الكثير للطبقة العاملة، وختم منصور محاضרתه طالباً من القيادات النقابية أن تتصف بمواصفات القيادة القوية المستعدة للتضحية في كل الأوقات، وتوثيق جميع العقود والمذكرات التي تأتيتها حتى تحقق الأهداف التي تعمل من أجلها، والاستعداد الجيد لكل جديد على الساحة العمالية، فالقادة الجيدون هم الذين يبقون هادئين عند الشدائد ومتماكين عند مواجهة المخاطر والصعوبات، لأن من الشجاعة أن تبحر بلا ضمانات، وأن تصبر عندما لا يوجد نجاح على مرمى البصر.

هيئة ناظمة لترخيص المهن البحرية بدلاً من شركة التوكيلات الملاحية

الخاصة بالعمل إلى جانب شركة التوكيلات شريطة استخدام خطوط ملاحية جديدة للوكالات الخاصة، مشيراً إلى ما أظهرته تجربة الأعوام الماضية من تطبيق المرسوم /٥٥/ من عدم استخدام الوكالات الخاصة لأي خط ملاحي جديد، وذلك بشكل يخالف نص وروح المرسوم /٥٥/، ودون سؤالها من قبل الجهات المختصة عن هذا الأمر، ولا عن عدم قيامها بتسجيل العاملين في الوكالات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية، ولا عن تهريبها من تسديد الضرائب المستحقة، وبنوه الاتحاد في مذكرته إلى لجنة إعادة هيكلة الشركة التي شكلت بعيداً عن اتحاد العمال، وأن من شأن الاقتراح المقدم التخلي عن ٩٠٪ من العمالة الموجودة حالياً والبالغة ٥٠٠ عامل، مبيناً أن إيرادات الشركة خلال الأشهر السبعة الماضية من العام الحالي وصلت إلى /٧٠/ مليون ل.س، وأن هذه الإيرادات وصلت في العام الماضي إلى /١٨٠/ مليون ل.س.

وطلب الاتحاد في ختام مذكرته التوجيه إلى وزارة النقل لسحب الاقتراحات المتعلقة بتعديل الطبيعة الوظيفية لشركة التوكيلات الملاحية وتحويلها إلى هيئة إدارية، مؤكداً أن الأجدى من هذا الأمر مراقبة أعمال الوكالات الخاصة وإلزام القطاع العام بالتعامل في حالتي الاستيراد والتصدير مع التوكيلات الملاحية حصراً.

نقابة عمال الحمل والعتالة تطالب؛

على إدارة الجمارك تنفيذ تعميم رئاسة مجلس الوزراء

أرسل ناصر المفعلاني رئيس نقابة عمال الحمل والعتالة في اتحاد عمال دمشق كتاباً إلى رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي في اتحاد عمال دمشق يطلب فيه مخاطبة المدير العام للجمارك من أجل التزام الجهات العامة كافة التي تحتاج طبيعة عملها استخدام عمال الحمل والعتالة بتنفيذ مضمون تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٣٩ /١٥ المتضمن إلزام الجهات العامة بالتعاقد الرضائي مع نقابات عمال الحمل لتنفيذ أعمال العتالة عدا إدارة الجمارك العامة التي لم يتم إبرام أي عقد معها على الرغم من تسبب عمال العتالة في أمانات جمارك دمشق والتنف وجديدة يابوس وسبينة ومطار دمشق الدولي كافة إلى النقابة ومنظمون بلجانها، ويتقاضون أجور رسوم عتالة من الأمانات التي يعملون بها بشكل منتظم.

وأكد المفعلاني لـ«قاسيون» أنه «عند مطالبتنا بدفع أجور لعمال العتالة في مطار دمشق الدولي أسوة بالأمانات الأخرى تم تشكيل لجنة من مدير عام الجمارك مهمتها تكمن في تنظيم وضع العتالين في جميع الأمانات الجمركية ولها الحق بالاستعانة بنقابة الحمل والعتالة إلا أنه لم يمثل أحد من نقابتنا في اللجنة المشكلة مع الأسف الشديد أو حتى من اتحاد عمال المحافظة» وأشار المفعلاني في حديثه «إلى ما يتم القيام به في مطار دمشق من حسم أجور العمال على الإرسالية فقد بين أن هذه الأجور لا توزع على العاملين في المطار» ودعا المفعلاني بضرورة الإسراع من أجل تسمية ذلك الممثل في اللجنة حفاظاً على حقوق العمال، والتزاماً بالتعليمات التي تنص على ذلك، وصولاً لإنصاف العاملين في مجال الحمل والعتالة في كل الأمانات الجمركية.

ومن الجدير بالذكر أن استخدام عمال الحمل والعتالة يتم استناداً لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته من نقابات الحمل والعتالة والمنتبسين إليها على أن يتضمن عقد العمل بشكل أساسي تحديد أجور العامل وتحديد ساعات عمله والتأمين عليه لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتأمين إصابات العمل والوفاة، وأن تحل خلافاته بمشاركة الاتحاد المهني للخدمات العامة.

«قاسيون» تضم صوته إلى نقابة عمال الحمل والعتالة، وتطالب إدارة الجمارك بالتعاقد الرضائي مع النقابة لتنفيذ عمليات العتالة في كافة الأمانات الجمركية التابعة للجمارك العامة.

وزارة الصناعة تطالب بنتائج استبيانات الاستقالة!!

أولاً: في حال صدور مرسوم بمنح العاملين الذين ينطبق عليهم الشروط التالية (من تجاوزت أعمارهم /٥٠/ عاماً وخدماتهم تجاوزت /٣٠/ سنة) المزايا التالية:

١ . منح راتب ثلاثة اشهر من سقف راتب فئته عن كل سنة من المدة المتبقية له للوصول إلى سن التقاعد .

٢ . استفادة العامل من العلاج حتى بلوغه سن /٦٠/ عاماً .

ثانياً: تحديد رغبة العامل حسب المعلومات التوضيحية التالية:

الفئة الأولى: اسم الشركة، اسم العامل، الراتب الحالي، سنوات الخدمة، عمله إنتاجي أم إداري، رغبة العامل في الاستقالة وذلك بالإجابة بلا أو نعم / ثالثاً: تحديد إجمالي الراغبين بالتقاعد من كل فئة ومجموع رواتبهم من الإدارة وفق جدول منظم لكل فئة أي أن المعلومات التوضيحية أو ما يسمى بالشروط المتاحة تنطبق على كافة الفئات.

والسؤال الذي لا بد من طرحه هو: لماذا استخدام هذه الطرق المخيفة مع العمال بعد أن قضوا جل عمرهم في هذه المؤسسات؟ وهل من خفايا وراء الاستبيان؟

■ ■

وجه الدكتور المهندس جمال العمر المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية التابعة لوزارة الصناعة كتاباً تحت الرقم: ٣٥٨/٢ تاريخ: ٢٢/٨/٢٠١٠ بصفة فاكس فوري وعاجل إلى جميع الشركات التابعة للمؤسسة وإلى مدير مكتب العمل جاء فيه «لاحقاً لفاكسنا رقم م/٣٤٤ تاريخ ١١/٨/٢٠١٠ المتضمن موافاتنا بالاستبيان الخاص بالعمال لديكم الذين تجاوزت خدماتهم /٣٠/ عاماً وعمرهم تجاوز /٥٠/ عاماً، ويرغبون بتقديم استقالاتهم، وتطبق عليهم تلك الشروط ووفق ما ورد بالاستبيان المرفق».

وطلب العمر من المدراء العامين «الإطلاع على نص الكتاب وموافاتهم بالاستبيان المطلوب لكل الفئات مع جدول إجمالي موقع من إدارة الشركة حسب ما ورد بالفقرة الثالثة بالاستبيان وذلك خلال يومين من تاريخه وكل تأخير يستوجب المسؤولية».

كتاب المؤسسة جاء بناءً على الكتاب الذي أصدرته وزارة الصناعة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية على شكل استبيان يطبق على العمال العاملين لدى الجهات التابعة للمؤسسة ومن جميع الفئات، حيث أوضحت الوزارة فيه ما يلي:

مطببات

ليلة المتاحف الطويلة

◀ عبد الرزاق دياب

العنوان لحملة كبرى ألمانية في ليلة واحدة، قمة برامج برلين الثقافية الصيفية لهذا العام تحت شعار (ثلاثة تماثيل مكسيكية من الفخار تحت السماء الساطعة المليئة بالنجوم)، ليلة السبت الماضي من الليالي الأخيرة لأب الحارق هنا، لأب المنار هناك بتاريخ يتجاوز عمره ٦٠٠٠ آلاف عام، ليلة استيقظ فيها التاريخ في أكثر من مائة متحف دفعة واحدة، فيما ننام ومعنا تاريخ أطول وأعمق، وتماثيل بنام فوقها الغبار والإهمال، وليال للصخب والغناء الهابط تثير ليالينا، وفي أشد التصاقنا بهذا التاريخ ربما نحبي في ربوعه المتبقية سهرة حتى الفجر مع سلاطين ونجوم خافتة ليست تشبه سوى نفسها .

هناك في برلين يمتد المساء حتى تخوم التاريخ، ليلة طويلة ربما لاتربطها بالمكان أية ذاكرة، لكنها تريد له أن يدخل من أبواب متاحفها ويكاد لا يخرج، تشترك برلين مع تاريخ ليس لها ليصبح لها أثر، بينما هنا تتراكم الآثار والقرون والأوابد في ليل عاتم صحراوي، هنا تتوالد المهرجانات الصيفية على شكل مشاوير، وانزواعات عاشقة، ومصاريف ستدخل في ميزانيات البلديات المصروفة والضائقة، وربما ينشر خبر سريع لا أحد يتوقف عنده عن اختلاسات مالية حتى في هذه التظاهرات، وإذا أردنا العد فعشرات من هذه المهرجانات الخاوية تصرف لها المليارات المهدورة، والتي لو استبدلناها بمتحف مفتوح واحد لكان أجدى، لو رمهنا جدارا في دمشق القديمة، أو عمودا في تدمر لكنا قلنا لتاريخنا المهمل لنا ذاكرة وأصل.

أكثر من ١٠٠ متحف سيفتح أبوابه للزوار في العاصمة الألمانية، بينما لدينا هنا في هذه الأرض المقدسة مئات المدن المفتوحة كمتاحف في الهواء الطلق، مدن منسية ومغبرة ويبيعث فيها الخراب، خراب ليس من موقعة الدهر، خراب من الإهمال والنسيان، هل يتذكر أب هنا أن يذهب بأسرته إلى هذه الخرائب بدل رحلة إلى مزرعة مستحدثة بشلالات كهربائية، هل تهدد أم هنا نوم صغيرها بقصة عن سرير الملكة، وزنوبيا المقادة من عرشها بالقهود، وأعمدة تدمر ومسلاتها ..هنا لا نحتاج إلى استيراد تاريخ أحد، أو جلب تماثيل أحد، هنا تاريخ يفرق التاريخ، وتماثيل لم ينهكها الزمن، ولا جفاء الأبناء . يقول الألمان إنهم يعدون لجزيرة المتاحف، ويرتبون نهاراتهم لصنع ليلة تاريخية واحدة، بينما نهاراتنا الحارة للتأؤب لصنع ليلة طويلة لحفل سمر في مدرج تاريخي، لماذا لا نعيد على الأقل الألق لمسرح بصرى بالمسرح، بعد أن تجافت عنه المواويل، ألا يستحق كل التاريخ في المسرح التاريخي ليلة مسرح واحدة، ألا يستحق منا أن نرسم له ليلة مضاعة بانهتالات التذكر، أما أننا أمام حقبة بلا ذاكرة، حقبة كان من الأجدى أن نستعين فيها بآرثنا على هممنا المتهدلة من كثرة التثاؤب، والركض خلف رسالة عابرة من محمول عن مسابقة لريح سيارة، أو شقة مفروشة بالوعود، حقبة من العيب، تحتاج كانت لجرعة من بعيد، جرعة من تاريخ.

ليلة برلين الطويلة أدخلتها منذ عام ١٩٩٩ في قائمة التراث الثقافي العالمي، تستحق لأنهم يريدون ذلك، ولا يديرون ظهرهم لحجر بانس، أو تماثل قديم متداعي الأوصال، ولا ينظرون إليه على أنه يشبه علية تبغ مهربة، أو حجر أكثر ما يمكن الانتفاع به هو دسيه لسائح يرى فيه ثروة، بينما نحن رويدا رويدا نمشي إلى انتزاعنا من تلك القائمة بغض النظر عمن يصنفونها، بسرعة غريبة نخسر ما تحت الأرض التي ندوس فوقها بخيلاء فارغ، الثراء هنا حيث ندوس، والتاريخ هنا حيث يمكن أن نرنو في ليلة صافية إلى عمود رخامي، أو جدار يسور هذا المكان الصاخب.

■ ■

أزمة التعليم تتفاقم في سورية.. والحكومة آخر من يهमे الأمر فعلياً!



الاختصاصات ترتبط بالاحتياجات المجتمعية مثل اختصاص الهندسة الميكانيكية والكهربائية فيدير الزور بجامعة الفرات، وافتتاح اختصاص جديد وقسم في كلية العلوم يعنى بالصناعات النفطية والغازية، إضافة إلى إحداث معاهد تبلي الاحتياجات التنموية للعديد من المناطق وتعديل المناهج والاختصاصات والتسميات لمعاهد أخرى..

والحقيقة التي لم ينتبه إليها الوزير أن جميع الفروع الجديدة لن تستقبل سوى قلة، وأنها لن تغير شيئاً مستقبلاً مادام نصف الخريجين يعملون في وظائف ومهن بعيدة كل البعد عن اختصاصاتهم، ثم إن الوزارات المعنية وبين ليلة وضحاها، تلغي أي معهد بعد صرف الملايين على إنشائه، وهذا ما حصل مع خريجي معهد الثانوية الجوية الذين ذهب حلمهم أدراج الرياح وتم الضحك عليهم لمرتين، مرة عندما أغلق المعهد، وأخرى حين لم يقبل سوى طالب واحد في قسم الهندسة بعد أن كان القرار بأخذ العشرة الأوائل مقاعد لهم في أقسام الهندسة سواء في المعهد أو الكلية، وذلك كل حسب مجموععه، فهل من فائدة مرجوة من الأقسام الجديدة أم ستكون كما كانت سابقاتها؟

تسجيل الكتروني مشوه

ومع سياسة الهروب من المشكلات الأساسية، أعلنت الوزارة أنه يمكن لأي طالب أن يسجل إلكترونيا من خلال الانترنت من أي مكان شريطة أن يثبت رغباته المدخلة بشكل رسمي من أحد المراكز المعتمدة للتسجيل، والحصول على نسخة ورقية من رغباته من المراكز المعتمدة.

وقد حاول العديد من الطلاب التسجيل في المفاضلة عبر موقع «مفاضلة» الإلكتروني مخصص لذلك، ولكن معظم المحاولات باءت بالفشل، لأن الخانة المخصصة لم تكن تعمل، ولم يكن أمام الطالب سوى إكمال عملية التسجيل بالذهاب إلى المراكز المخصصة لذلك، على الرغم من أن موقع المفاضلة كان قد وضع ملف فيديو يشرح فيه طريقة التقدم لبطاقة المفاضلة الإلكترونية، وكيفية القيام بذلك على الموقع، الأمر الذي حدا ببعض العاملين في الحقل التعليمي على إطلاق صفة (الخبلية) على بطاقة المفاضلة الإلكترونية، ففي عملية الدخول إلى صفحة الرغبات كان يظهر جليا أن الرغبات هي للقبول العام فقط، وهذا يعني إلغاء كل ما تم إجراؤه.

دورات للعلم أم للتجارة؟

أصدرت الوزارة قرارا يتضمن أسس القبول في الدورات التعليمية موضحة مدتها ومواعيدها وأقساطها ونسب توزيع ريعها على المدرسة والعاملين فيها، وذلك بناء على المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠١٠ الذي أجاز لوزارة التربية إقامة دورات تعليمية في مدارسها خارج أوقات الدوام الرسمي.

وبينت الوزارة في قرارها أن هذه الدورات

يبدو واضحا في الصورة التي ارتسمت خلال المواسم الدراسية القليلة الماضية أن سورية تعاني فعلا من مشكلات بنيوية في النظام التعليمي، ودخلت في مواجهة حقيقية مع أزمة التعليم بكل مراحلهِ ولكل الصفوف الدراسية، بدءا من مرحلة التعليم الأساسي وما يدرس قبله من مناهج في دور الحضانة وما يشوبه من مغالطات، وانتهاء بالتعليم الجامعي الذي أصبح حلما للشباب السوري الباحث عن فرص المعرفة وتطوير الكفاءات، ومن ثم العمل بكل السبل.. هذا الجيل الذي لم يستفد نهائيا على المدى المنظور من جميع التغييرات والإصلاحات التي يتم الحديث عنها، سواء من ناحية الدراسة الجامعية، أو من ناحية سوق العمل الخاصة، أو مما تقدمهِ الحكومة من فرص لا تذكر مقارنة بعدد الداخلين الجدد إلى سن العمل سنويا والذي يتجاوز /٢٥٠/ ألف طالب عمل، لكن الأسوأ من كل هذا معايير الأنظمة التعليمية في سورية والتي تعد من أكثر أنظمة التعليم إجهادا في العالم..

◀ علي نمر

المهنية النسوية ٧٥,٧٠٪، وفي الشهادة الثانوية المهنية الصناعية ٩٦,٦١٪، وفي الشهادة الثانوية المهنية التجارية ٩٨,٥٩٪، وفي الثانوية الشرعية ٨٠,٥٢٪..

أما نسبة النجاح في شهادة التعليم الأساسي فلم تتجاوز ٤١,٦٨٪، وفي الإعدادية الشرعية ٧١,٧٣٪..

لكن بعيدا عن لغة الأرقام ذات الدلالات المؤلمة، والتي لم يعلق عليها أي مسؤول تعليمي، فإن المنغصات كانت بمثابة الصدمة لعدد هائل من الطلاب نتيجة الاختلاف في قبول المعدلات، ففي معدل التعليم الثانوي لمحافظة طرطوس مثلاً جاء مجحفا بحق الأغلبية الساحقة من الطلاب عندما حددت العلامة بأكثر من ٢٠٠/ درجة بينما لم تتجاوز ١٨٠ في معظم المحافظات الأخرى؟ وإذا كان المعدل بين محافظة وأخرى بهذا الشكل فلتعتمد الوزارة أسئلة خاصة لكل محافظة ويكون لكل منها مفاضلة خاصة بها .

أما عن المخالفات، فإن الجهات التربوية طالبت الفروع التصحيحية بتخفيض الدرجات خصوصا لطلاب الفرع العلمي، حيث جرى الحديث عن إجراءات احترازية لوزارة التربية أدت إلى الضغط بشكل أو بآخر على طلاب الفرع العلمي عبر توجيه تعليمات شديدة الحزم للمصححين دفعت بعض رؤساء المراكز لأمر المصححين لتخفيض الدرجات بأكبر قدر ممكن، وذلك وفقا لعدد من المدرسين الذين شاركوا بتصحيح الأوراق الامتحانية. ماذا يعني هذا؟ ألا يعتبر هذا جريمة بحق الطلاب وضياع تعب سنة كاملة؟

وأثار الاستغراب توجيه كتابي من معاون وزير التربية بقبول احتمالات إجابة عن بعض الأسئلة، قبل انتهاء التصحيح بأيام قليلة حيث كانت أغلب فروع التصحيح قد أنهت مهمتها، ولم يعرف ماهية التوجيه وضاعت الطاسة بين المصححين والوزارة.

مفاضلة على نمط التوتر العالي

أعلنت وزارة التعليم العالي المفاضلة العامة للقبول الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١، وتضمن الإعلان شروط وإجراءات التقدم للقبول الجامعي والأوراق المطلوبة وشرائح العلامات والاختصاصات المتاحة للحدود الدنيا للتقدم إلى هذه الاختصاصات، وكانت المعدلات في بدايتها طبيعية على قاعدة الهدوء الذي يسبق العاصفة، لكن جاءت نتائج المفاضلة الثانية بمثابة الشجرة التي قصمت ظهر البعير، حيث أنهت حلم عشرات الآلاف من الطلاب في الدخول إلى الفرع المطلوب على الرغم من نيلهم علامات تتراوح ما بين /١٧٠- ٢٠٠/ علامة، دافعة بهم نحو التعليم الخاص والموازي لمن استطاع إليهما سبيلا.

فروع جديدة ومستقبل غامض

وزير التعليم العالي د . غياث بركات هرب من نسب وأعداد المقبولين في الجامعات الحكومية، وأشار في حديث رسمي عن المفاضلة أنها تتضمن اختصاصات وإحداثيات جديدة، وذلك في ضوء صدور المراسيم التشريعية القاضية بإحداث وافتتاح ٩ كليات هذا العام، وأن هذه

يتفق معظم الموجهين التربويين اليوم أن النظام التعليمي لن يتطور، وسيبقى متأرجحا في مكانه ما دامت المناهج متخلفة، والكوادر ضعيفة، والسياسات التعليمية ماضية في محاباة للأغنياء، والصفوف مكتظة بالطلاب، حيث تصل إلى أكثر من ٤٠/ طالبا في الشعبة الواحدة في معظم المدارس، ومادامت سياسة الاستيعاب الجامعي قاصرة وهشة، ويرمى بموجها عشرات آلاف الطلاب خارج الصروح العلمية، وحتى المنافسة الدولية التي كانت سورية تمتاز بها لسنوات، حيث الآلاف من خريجيهي في المشافي والشركات العالمية، أصبحت دون المأمول بسبب قدم المناهج التعليمية التي لم تواكب ثورة التكنولوجيا والمعلومات، لتكون النتيجة معايير تعليمية متخلفة تنتج خريجا متخلفا لا يملك أدنى معارف الاتصال التي تؤهله للدخول إلى سوق العمل ومتطلباتها .

بين المناهج المتخلفة ومؤلفيها

لا يختلف اثنان على الدور الكبير الذي تلعبه المناهج الدراسية وما تحتويه في تكوين شخصية ومعارف وانتماء الطالب، ورسم مستقبله بذهنية واضحة، وتحديد مدى تقاعله ليس مع مجتمعه فقط وإنما مع المستجدات على جميع الصعد، والتي ستشكل بالنهاية صبرورة حياته.. ولهذا السبب فإن كل الدول تبدي اهتماما كبيرا وعلى أعلى المستويات بالمناهج الدراسية من أسس ومفاهيم ومضامين وتصورات وتحليلات... إلخ.. من أجل تخريج جيل علمي حقيقي. أما المسؤولون عن الأنظمة التعليمية والتربوية في بلندا، فقد تاهوا مع التغييرات والانعطافات، وتاهت المناهج معهم، وتاه الطلاب.. وأصبحت التناقضات عنوان المقررات التعليمية، فما يدرس في التاريخ، تعاكسه الجغرافيا، وما يدرس في العلوم تدحضه كتب أخرى، وما تقوله الآداب يسخر منه الواقع... وهكذا دواليك.. وهذا يتطلب فتح آفاق مختلفة في سياسة اختيار المناهج الجديدة التي من المفيد ربما أن تبعد عن الجوانب المتناقضة ريثما يجري حلها، والتركيز على إحداث تحولات جوهرية في المنطلقات العلمية المجردة.

هذه المهمة التي تبدو للوهلة الأولى صعبة، ليست مستحيلة التحقيق إن وجدت النوايا الحسنة والخطة الاستراتيجية في اختيار الأفضل علميا، ونأمل أن يكون ذلك قد لوحظ وزاريا عند المصادقة التي تمت قبل أيام على تغيير المناهج كافة «بما يتناسب مع ذهنية الطالب السوري».. بعيدا عن الأسلوب القديم الذي كان يعتمد على كتاب واحد ومعلومات مؤلفين لا يمتلكون الكفاءة المطلوبة لمواكبة ثورة المعلومات والطرق التعليمية الحديثة المعتمدة على التفاعلية بين الطلاب والمدرس، الكفيلة بتخريج طلاب لديهم المهارات الكافية للدخول إلى سوق العمل..

إن الاستمرار بإصلاح المناهج أضحى من المهام الرئيسية للوزارات المعنية وللحكومة بأسرها، والتي لا بد أن تضع في الحسبان عند إدخال تغييرات شاملة على النظام التعليمي مراعاة ما يجري على أرض الواقع من متغيرات تتطلب مناهج تعليمية بجودة عالية.

عند الامتحان يكرم المرء أو يهان

إن ما يؤكد حديثنا عن الخلل في أسس ومعايير الأنظمة التعليمية وضرورة تغيير المناهج الدراسية، نسب النجاح المتدنية في الشهاداتتين وما رافقها من مخالفات عديدة خلال عملية التصحيح، وهذه المخالفات كانت غالبا بسبب الأساتذة قليلي الخبرة أو بسبب تعليمات شفوية من بعض المتفذين في وزارة التربية.

فقد بلغت نسبة النجاح في الثانوية العامة بفرعها العلمي والأدبي ٢٢,٦١٪ فقط، وفي الثانوية المهنية والفندقية ٧٧٪، وفي الثانوية

مؤسسة مياه طرطوس ترد: اتهامات «بدور» تفتقر إلى المصدقية والتوثيق..

رئيف بدور يعقب: المخالفات مدعومة بالوثيقة والدليل، وطرحت في مجلس المحافظة!

وصل إلى قاسيون الجواب التالي من المدير العام لمؤسسة مياه طرطوس المهندس محمد حسين ابراهيم، ردأ على ما نشرته صحيفتنا بعددها ٤٦٦/ تاريخ ٢٠١٠/٨/١٤، تحت عنوان: «عضو مجلس محافظة طرطوس رئيف بدور: لمصلحة من ما يجري بمؤسسة مياه طرطوس؟».. ننشره كما ورد.. ونفرد مساحة بعده لعضو مجلس محافظة طرطوس رئيف بدور للتعقيب عليه..

يقول رد مدير مؤسسة مياه طرطوس: «السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون:

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بعددها ٤٦٦/ تاريخ ٢٠١٠/٨/١٤ تحت عنوان: «عضو مجلس محافظة طرطوس رئيف بدور: لمصلحة من ما يجري بمؤسسة مياه طرطوس؟» الذي أثار فيه مواضيع تتعلق بعمل المؤسسة بصورة مخالفة للواقع وبعيدة عن الموضوعية.. وتعقيباً على ما تضمنه المقال فإن مؤسسة مياه طرطوس توضح مايلي:

. إن ما يهمنا في الرد هو التوضيح للرأي العام احتراماً له ليكون في صورة واضحة عن عمل المؤسسة، وليس لمصادقية ما تضمنه المقال من اتهامات وتجنّ لا أساس لها ولا سند، حيث كان من الأجدي لكاتب المقال طرح مواضيعه أثناء انعقاد مجلس المحافظة وهو عضو فيه، لو كانت لديه الجدية والمصادقية والمسؤولية في الحرص على العمل المؤسساتي ومتابعة أدائه بدقة وموضوعية وتجرد، وهذا ما يخدم المؤسسة والمصلحة العامة.

إن ما قامت به المؤسسة خلال السنوات الثلاث الماضية، وهي الفترة التي أشار إليها المقال إلى الإنفاق على مشروع تخديم قرى جرد العنازة والقدموس، وعملت فعلياً على تجاوز التقصير واتخاذ كافة الخطوات والإجراءات لتنفيذ هذا المشروع ووضع حيز التنفيذ، بالرغم من العثرات العديدة والمتنوعة فنياً وإدارياً، أو من حيث تأمين مساحات مجانية لمواقع المحطات.. وغير ذلك من الأمور التي كانت متوقعة أو منسبة من أصحاب الشأن قبل عام ٢٠٠٧. أليس من المفترض أن تكون سخونة طرح مثل هذه المواضيع قد بدأت من ذلك التاريخ؟

. لقد كان من الأجدي لكاتب المقال متابعة واقع العمل والتدقيق بما تم إنجازه قبل أن يسطر عبارات مبهمة لا صحة لها وبعيدة عن الواقع.. «الإنفاق من أجل الإنفاق، تضليل الجهات الرسمية، الخسائر الكبيرة بسبب الإعلان بالسرعة الكلية، العقود بالتراضي، أسلوب الترهيب، فرض العقوبات، المسائل التخريبية، إبعاد المهندسين أصحاب الخبرة، أسعار مرتفعة، إجراءات تتعلق بمخالفة القانون ونظام العقود، موضوع البواري.. الخ...» مجمل هذه المواضيع تمت إثارتها في الصحف سابقاً، وقامت الجهات المعنية بالتدقيق فيها،



ونجدد دعوتنا للجهات الرقابية أو الوصائية للتدقيق والتحقق من الواقع والإجراءات، وتحفظ إدارة المؤسسة بحقها باتخاذ طرق الإجراءات القانونية والقضائية بحقه في ضوء ذلك لأن ما أورده هو مجرد اتهامات بعيدة عن الواقع، وتفتقر إلى المصادقية والتوثيق.

إن التناقض الوارد بين سطور المقال من حيث غيرته على المصلحة العامة والمال العام وتعليقه على التأخير في تخديم المواطنين وحاجتهم للمياه، وبين اتهام جهة عامة أخرى بتيسير ظروف ومتطلبات البدء بإنجاز مراحل المشروع وضمن الشروط والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وهذا ما يؤكد ما أفاد به في مكتبنا أحد المقربين منه بأن جهة ما عرضت عليه الكتابة عن هذا المشروع من أجل الكتابة والعرقلة، وخاصة عندما لاحظوا أن التنفيذ يسير بشكل جيد رغم العراقيل والغترات على مراحل، إضافة إلى اختلاق الإشكاليات الفنية أو السعي لدى بعض المواطنين مالكي العقارات لعرقلة العمل لمصلحة من؟ لا ندري..

نجدد للرأي العام ثقتنا بإجراءاتنا التنفيذية والقانونية والحرص على المال العام وإنجاز المشروع وتخديم المواطنين ضمن المهل المحددة، ونفيد كاتب المقال إن عبارة غيض من فيض لما يجري في مؤسسة المياه والتي أوردها بقصد الإشارة إلى أوهامه والأخريين المساعدين له، هي فعلياً غيض من فيض من الإنجاز والتطوير الإداري والفني والتفنيذي بالرغم من إهمال البعض وتقصيرهم ومحاولاتهم البائسة تشويه الواقع لأن المؤشرات الرقمية لعمل المؤسسة التي أعلنت للملأ تؤكد انخفاض الخسائر المالية وتحسين واضح بالإيرادات وانخفاض نسب الهدر وتحسن الوضع التخديمي للأخوة المواطنين على مستوى المحافظة، وبالنتيجة خفض الإنفاق على الموازنة الاستثمارية والجارية بحدود الحاجة الفعلية.

هل يضيع محصول القطن كما ضاع القمح؟

مصلحة الوطن الغالي والعزیز، ولكن مجيئها كان متأخراً، وربما كرفع عتب لكي لا يقول أحد إنها اكتفت بالرتاء سيراً على سنة الشعراء الجاهليين في(الوقوف على الأطلال)، وربما لتقف وتشاهد وتودع بالأسى أكبر المحاصيل الإستراتيجية في البلاد، ولتؤكد أن الجاني مجهول والضحية هو البائس الفقير الفلاح..

أو ربما .. لتذرف دموع التماسيح.

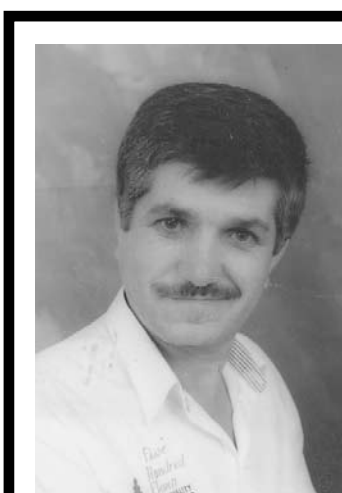
لقد أخليت الصيدليات الزراعية تقريباً من المبيدات الحشرية، ومعظمها فاسد وغير صالح، وتباع بأسعار فاحشة ودون رقيب أو حسيب من التجار والسماسرة ومن لف ليفهم، الذين تفتح لهم الصدور وتسهل لهم المعاملات ويرخص أمامهم الغالي والثمين . من جانب آخر لا تزال وزارة الزراعة متمسكة بالعبئة الاقتصادية وكأنها قدس الأقداس، مع العلم أن بعض الفلاحين قاموا بعملية تضمين حقولهم للمواشي بسبب دودة اللوز ودرجات الحرارة.

فهنا نقول أين دور الإرشاد الزراعي من

هذه الجائحة في الكشف والتحري؟ أين دور مديرية ومؤسسة إكثار البذار لاستنباط أصناف محسنة ومقاومة؟ وأين دور دوائر الوقاية في الوزارة وفي مديرياتها لمتابعة عملها؟ فهل نقف ونتفرج.. مع العلم أن كل وسائل الخدمة مؤمنة من مبيدات ومرشات وسيارات بجميع الأنواع وآليات خدمة، فعلى من تقع المسؤولية؟؟

وأخر التساؤلات: هل ستقوم المنظمات الشعبية بدورها في الدفاع عمّا يعاينه العمال والفلاحون وسائر الكادحين، ليس بالمطالبات الكتابية والشفهية وإنما بخطوات عملية كالاعتصام والاحتجاج والتظاهر وحتى الإضراب، لوقف التدهور والانهايار وإجبار الحكومة أن تقوم بدورها وواجبها، وهي خطوات وحقوق يكفلها الدستور..أم ستبقى الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ حتى يقضي الفاسدون على كل شي؟؟!!..

مراسل قاسيون محمد الفياض - الرقة



توظف الرفيق الراحل في وزارة التموين عقب تخرجه من الجامعة، وخرج منها كما دخلها فقيراً ونزيباً.. وقد عرف لدى جميع الناس بالجرأة، ونظافة اليد، وصدق الفعل والقول، وقد جاءت الشهادات العظيمة في مأنمه مؤكدة كل هذه الصفات والمناقب الرائعة..

انخرط الراحل في صفوف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أول تشكلها، وبقي مؤمناً وفعالاً برويئتها وسعيها الجاد لاستعادة الدور الوظيفي حتى لحظة رحيله..

لرفاق الفقيد وأهله وأصدقائه الصبر والسلوان، ولفقيدنا الغالي الخلود ..

السيد نائب المحافظ بأننا سننشر في الجريدة المواضيع التي طرحناها لأن رد السيد مدير عام مؤسسة المياه كان إنشائياً مبهماً وضبابياً .

لقد حرص السيد مدير عام مؤسسة مياه طرطوس في رده أن الغيض من فيض لديه هو بالإنجاز والتطوير الإداري والتفنيذي والفني:

هل يعني التطوير الإداري والفني والتفنيذي وزيادة الإيرادات لديه يمكن في معاقبة العاملين في المؤسسة، والذي وصل إلى رقم قياسي يؤهله دخول موسوعة غينس.

هل يعني التطوير الإداري والفني والتفنيذي لديه استبعاد الكفاءات وأصحاب الخبرة من أماكنهم واستبدالهم بعناصر من داخل و خارج المؤسسة لا تمتلك الحد الأدنى من الإدراك بآليات عمل المؤسسة

هل التطوير الإداري والفني والتفنيذي وزيادة الإيرادات لديه هو بإنفاق الأموال الطائلة على عقود خبرة مع متعهدين نتيجة لإستبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة «عقود لدراسة الأبار – رفع طبوغراف – صيانة»؟

هل التطوير الإداري والتفنيذي والفني وزيادة الإيرادات وتقليل نسبة الهدر لديه يكون بالإنفاق المالي الكبير، والذي يطرح العديد من التساؤلات وإشارات الاستهتام؟ على سبيل المثال منذ العام ٢٠٠٧ وحتى الآن تم إنفاق أكثر من ٤٥٠ مليون لـس على جرد العنازة والقدموس، بينما القرى التي وضعت في الخدمة قريتان فقط.

هل التطوير الإداري والفني والتفنيذي وخدمة المواطن تكمن في معاناة المواطن لحصوله على قطرة الماء وسطياً مرة كل أسبوع ولعدد قليل من الساعات في اليوم الواحد، بحيث تحولت بعض المناطق في ريف المحافظة إلى قرى عطشى تروى من الموازنة المستقلة للمحافظة؟ على سبيل المثال قطاع الشيخ بدر – مشروع البغلة – قطاع برمانة المشايخ... وغيرها .

هل التطوير الإداري والفني والتفنيذي يمكن بإيصال مياه غير صالحة للشرب كما جاء في مذكرة الزميل عاطف حسن المقدمة إلى مجلس المحافظة.
من المؤسف أن كل ما يطرح ويثار حول مؤسسة المياه يعتبره مدير عام المؤسسة بأنه حالة شخصية وغاية شخصية موجهة ضده فيعمل على شخصنته لتبرير المخالفات والارتكابات التي يتم تسليط الضوء عليها .
إن كل ما عرضناه في مقالنا السابق هو غيض من فيض يهدف إلى تصحيح الخلل والسعي لإيجاد آلية تحسن العمل بما يخدم المصلحة العامة، وليس لنا أية غاية شخصية مع أي من المدراء، ونحن على استعداد لتحمل كامل المسؤولية.»

■ ■ ■

تجاوزات ومخالفات المجلس البلدي في بلدة بزاعة بحلب

يقول المواطن حمدان: حين تقدمت بشكوى إلى رئاسة المجلس حول موضوع المحضرين (٨٩٥-٩٣٨)، ردت رئيسة المجلس على موضوع المحضر (٩٣٨) وتجاهلت موضوع المحضر (٨٩٥)، رغم كتاب الخدمات الفنية المبين أعلاه.

ثم يتابع المواطن حمدان شكواه، مدعماً كل ما يقوله بالوثائق، حول إزالة المخالفات بناءً على كتاب محافظ حلب تحت رقم ٥٤٥٥ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٤ على المحضر ٨٩٥ شارع البحري، فيقول: لقد نفذت رئيسة المجلس القرار علي وعلى أرضي فقط، بالرغم من أننا نسكن وسط شارع البحري ولم تبدأ من أول الشارع، لأن ساكنيه أصحاب نفوذ وعددهم أكثر من ١٥ منزلاً، ومنهم أعطتهم تراخيص بناء بعد المرسوم ٥٩ لعام ٢٠٠٨ تاريخ ٩/٢٤، رغم التجاوز الحاصل قبل المرسوم والمكتشف بالكروكي تحت رقم ١٤٠١ الصادرة من الطبوغرافيا التابعة للخدمات الفنية بحلب، أي أنها لم تكتمف بعدم تنفيذ قرار المحافظ بإزالة المخالفات فقط، بل خالفت مرسوماً جمهورياً يعاطئها تراخيص لبعض أصحاب النفوذ .

كما قامت رئيسة المجلس البلدي بغض النظر عن تجاوزات بعض أصحاب الخطوة مثل المواطن (أ – أ) كونه عضو مجلس بلدي، متجاوزاً نحو ٦٠م على المحضر ٨٩٥، والبناء تم فوق مجرور الصرف الصحي بامتداد شارع البحري.

وقد جاء الفرج أخيراً من خلال كتاب محافظ حلب رقم ١٠٠١٣ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٤ القاضي بالتريث بالهدم لحين تشكيل لجنة لتحديد التجاوز، بناءً على كتاب مجلس بلدية بزاعة رقم ٤٩٥ ص/تاريخ ١٧/٦/٢٠٠٩، علماً أنها بدأت بهدم المنزلين قبل عشرة أشهر من تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٧.

ويضاف إلى كل ما تقدم أن المهندسة رئيسة المجلس البلدي لم تعوض هذين المواطنين مالياً حتى الآن، بينما قامت بتعويض آخرين تتماثل أوضاعهم معهم .

إن مكتب جريدة قاسيون بحلب يطالب محافظ حلب بالتدخل في هذا الموضوع، وإرسال لجنة تحقيق وتفتيش لبحث ملاسبات ما يجري في هذه البلدة.

■ ■

حضر إلى مكتب قاسيون بحلب المواطنان علي حمدان بن محمد علي، ومحمود حمدان من بلدة بزاعة التابعة لمنطقة الباب بمحافظة حلب، يحملان كمأ كبيراً من الوثائق والصور، وراحا يتحدثان عن معاناتهما مع المجلس البلدي في بزاعة، وخاصة رئيسة المجلس التي تتعامل مع المواطنين على أساس الحسوبيات.

والحقيقة أن الكتب والوثائق مع الصور تثبت حجم المعاناة التي عاناها هذان المواطنان في ملاحقة شكايتهما في الدوائر الحكومية لأكثر من سنتين، ابتداءً من مخافر الشرطة والمحكمة مروراً بالمحافظة وصولاً إلى رئاسة الجمهورية، باحثين عمن ينصفهما، لكن الفساد والروتين كانا أقوى منهما .

يقول المواطن حمدان: هناك مخالفات في المحضرين (٨٩٥-٩٣٨)، فالمحضر (٨٩٥) مستملك منذ عام ٢٠٠٠ بالقرار رقم (١٦٨٨)، ثم شيدت عليه محلات عام ٢٠٠٥ متجاوزاً على الشارع أربعة أمتار كما هو مثبت بالكروكي ومرصف ومعيد .

والمحضر (٩٣٨) غير مستملك رغم تنفيذ شارعين عليه على الواقع، كما هو وارد في تقرير لجنة المسح الطبوغرافي بالرد على كتاب محافظ حلب رقم(١٣٠) ص٢ تاريخ ٢٠١٠/٣/٧ على المحضر (٨٩٥-٩٣٨)، حيث تم تحديد محوري الشارعين المذكورين أعلاه، والمنفذين على الواقع ذلك بحضور المكتب الفني للبلدية.

وبذلك يكون المجلس البلدي ورئيسته قد نفذوا الشارع على محضر غير المحضر المستملك أصولاً، وتركوا المحضر المستملك لتبنى عليه أبنية ومجال لمصلحة متنفذين في البلدة والمحافظة وعلى حساب مواطنين

لم تستملك أراضيهم.
وقد أكدت الخدمات الفنية بحلب ذلك في إجابتها على كتاب محافظ حلب، في كتاب تحت رقم ٣٦٥٢ تاريخ ٢٠١٠/٦/٨ الصادر عن الخدمات الفنية، بالرغم من انزلاق الشارع أربعة أمتار من الطرف الآخر، لأن تنفيذه تم بالنظر وليس بأجهزة دقيقة، هذا من عدة شوارع نفذت.

ما النموذج الاقتصادي السوري المطلوب

في ظل التحديات القائمة والاستراتيجية؟

مضت سنوات عديدة على اعتماد النموذج الليبرالي في الاقتصاد السوري بوهم أنه سيحل الإشكالات المستجدة فيه، لكنه مع مرور الوقت وأخذ الفرصة العريضة، بدا أنه عاقر بنياً ولا قبل له بحل الإشكالات التي يعاني منها الاقتصاد السوري.. إذ لم يتمكن من رفع وتأثر النمو كما أقرت الخطة الخمسية العاشرة، ولم تتدفق الاستثمارات بالشكل الموعود والمواضع المأمولة.. بل انخفض مستوى المعيشة ولم تتراجع البطالة، وتردت أحوال الصناعة والزراعة والخدمات العامة.. وهذا كله أصبح يطرح بشدة أسئلة كبرى عن جدوى الاستمرار بتبني هذا النموذج، وعن الملامح العامة للنموذج الاقتصادي المطلوب للاقتصاد السوري بعد الفشل الذريع للنموذج الاقتصادي القائم حالياً؟

وهل توفر الأزمة الاقتصادية العالمية الفرصة لإعادة النظر بموقع سورية في التقسيم الدولي للعمل القائم حالياً؟ وكيف يمكن ربط ذلك بالنموذج المأمول؟

ثم أين يمكن إيجاد وتفعيل وتعظيم الموارد الضرورية اللازمة لتطوير الاقتصاد السوري؟

وانطلاقاً من جدية هذه الأسئلة وراهنيتها، توجهت بها قاسيون لكل من الباحثين الاقتصاديين المعروفين د. منير الحمش، ود. نبيل مرزوق.. وكانت هاتين المساهمتين..

د. منير الحمش:

يجب إعادة الاعتبار لدور الدولة، وتدعيم وتشجيع قطاعات الإنتاج..

د. منير الحمش: العودة إلى متطلبات التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات

يقول د. الحمش: «مما يؤسف له، أن الإدارة الاقتصادية السورية انتهجت سياسات اقتصادية من شأنها تحويل مسار النهج الاقتصادي، عن طريق الصدمة، نحو اقتصاد السوق، عبر تحقيق انفتاح اقتصادي غير مسبوق، والمتراق مع انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي، وتسليم مفاتيح الاقتصاد الوطني لرجال الأعمال الجدد، حيث تم فتح أبواب الاستثمار في قطاعات مختلفة من السياحة إلى العقارات، والخدمات المالية والمصرفية، والمولات دون وضع أية قيود، والإهمال المتعمد للاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي.

تم انتهاج سياسة مالية وأنكماشية حادة بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة ظاهرياً، لكن الهدف الحقيقي يكمن في انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي، ومحاربة الأغنياء بتخفيض الضرائب المترتبة عليهم، بينما تم إبقاء هذه الضريبة مرتفعة – تحت مسميات مختلفة – على الفئات الفقيرة والمتوسطة.

إن الإجراءات – غير المبررة – التي تركت آثارها السلبية على الإنتاج الوطني تسير بوتائر متسارعة، كتحرير التجارة الخارجية، باعتبارها كما يقولون «قاطرة النمو»، بينما لم تكن هي سوى قاطرة للتخلف ولإغراق البلاد بالبضائع المستوردة، وأدت لإغلاق الكثير من الورش والمصانع نتيجة المنافسة غير المتكافئة، وشردت آلاف العمال.

وما نلمسه اليوم، من إعلانات متكررة حول التشاركية، وحول إجراء تحول عملي نحو خصخصة الاقتصاد، إنما يدل على استهتار الإدارة الاقتصادي، وإمعان منها في تهميش الرأي الآخر، وعدم تقديرها نتائج سياساتها الليبرالية الاقتصادية الجديدة المحففة بحق أبناء الشعب السوري، وهرولتها نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي، وهو في أشد حالات التأزم. يعد من أخطر النتائج المترتبة على هذه السياسات الليبرالية الاقتصادية المتطرفة، هي أنها تخلق حراكاً اجتماعياً مخالفاً لتوجهات النظام السياسي، فهي إذا تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل باتجاه تركيزها بأيدي قلة، وبذلك فإنها تزيد الفجوة التي بدأت تتسع مع بداية السير بهذه السياسات بين الفئات الواسعة من أبناء الشعب الفقير والمتوسط الدخل، وأفراد قلة من المسلقين على سلم الثروة على حساب ملايين السوريين الفقراء.

د. نبيل مرزوق:

أما د. نبيل مرزوق، فقال ما يلي:

«لدى الإطلاع على الأسئلة المطروحة من جريدة قاسيون، يتبين للقارئ المتابع للشأن الاقتصادي في البلاد، أنها بعيدة نسبياً عن واقع وهموم الاقتصاد والمجتمع السوريين، وأحسن ما يمكن وصفها به هو أنها «ناييف»، وفي تعبيرنا المحلي أسئلة ساذجة. فالسؤال الأول يتحدث عن نموذج للاقتصاد السوري، هل هناك نموذج فعلاً للاقتصاد السوري؟ وإذا كان هناك نموذج في رأي السائل، ما هو هذا النموذج؟ وما هي ركائزه؟ والسؤال الثاني متاهة فعلية، هل يفكر السائل فعلاً أن سورية يمكن أن تغير من موقعها في قسمة العمل الدولية مستفيدة من أزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي؟ وهل تغيير الموقع في قسمة العمل الدولية رهن بقرار من الحكومة العتيدة؟ السؤال الأخير لا يتحدث عن أي نظام اقتصادي مرغوب تطويره، فحسب اتجاه التطوير والمستفيدين من التطوير تتحدد، الموارد ومصادرها. الأسئلة المطروحة تتجاهل العنصر الرئيسي في النظام الاقتصادي، وهو طابعه الطبقي وميزان القوى الطبقي والاجتماعي، الذي يحدد طبيعة النظام وغاياته. وكلي لا تكون هذه المقدمة ذريعة لعدم الإجابة على الأسئلة المطروحة، هذه محاولة للإجابة بشكل مختصر ومكثف.

ج-١ بداية لابد من الاعتراف أن ما يدعى «النموذج الاقتصادي القائم»، هو في الواقع لا يندرج في إطار «نموذج»، حيث يفترض النموذج انسجاماً داخلياً وعلاقات واضحة بين مكونات النموذج، وغايات وأهدافاً واضحة ومحددة، تم تبني التوجه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي» في المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، ولكن هذا التبني لم يكن واضحاً، ولم يعتمد نموذجاً محدداً، كما لم يترافق بسياسات وبرامج تقود إلى تحقيق ذلك الهدف، وبعد مضي خمس سنوات على هذا التبني، ما زالت هوية الاقتصاد السوري غير واضحة، ولم يلمس الاقتصاد الاجتماعي أو السوق الاجتماعي، وأصبحت معاناة المواطنين أكبر في الحصول على لقمة العيش، وازداد في صفوفهم الفقر واتسعت البطالة، وتفاقم تفاوت الثروة والدخل، وإذا كانت هذه النتائج هي نتائج التطور الرأسمالي التقليدية، إلا أنها تتم في غياب ضوابط النظام الرأسمالي، وآليات السوق التي يحرص رأس المال على حريتها؛ إنها تتم في ظل فوضى اقتصادية

الخطورة في هذا التوجه، تكمن في انحسار الشرائح المتوسطة، وزيادة مستوى الحرمان لدى أكثرية السوريين، في الوقت الذي تتكدس فيه الثروات، وتزداد فيه عمليات النهب، وتترك غالبية الشعب في مواجهة مصيرهم، ومحاولة تأقلمهم مع هذا الواقع الاقتصادي لتأمين قوتهم وقوت أولادهم اليومي وسط مناخ من الفساد والانحراف».

النموذج الاقتصادي المطلوب

أما عن النموذج الاقتصادي المطلوب، فيؤكد د. الحمش أنه يكمن في «العودة إلى نموذج الدولة التنموية، وإعادة الاعتبار لدور الدولة، والعمل على تدعيم وتشجيع قطاعات الإنتاج العيني (زراعة صناعة...) قبل قوات الأوان.

وربما يكون الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشرة فرصة مناسبة لإسقاط الأوهام التي سيطرت على سياسات الإدارة الاقتصادية، والتي تمحورت حول إمكانية القطاع الخاص في إدارة شؤون الاقتصاد الوطني، وإمكانية الاستثمار الأجنبي في الإسهام بعملية التنمية، فضلاً عن أوهام اعتبار أن الانفتاح الاقتصادي هو العنصر الحاسم في عملية زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي هو القادر على رفع المستوى المعيشي للمواطنين.

المطلوب اليوم، هو العودة إلى التحليل العلمي الواعي للمعطيات الاقتصادية – والاجتماعية، ووضع القطاعات المنتجة في المكان الذي تستحقه، والتركيز على دور الدولة في الاستثمار إن المراهنة على قدرة القطاع الخاص على القيام بالاستثمار والحلول مكان الدولة قد سقطت أمام النتائج الكارثية التي أنتجتها الخطة الخمسية العاشرة، فالقطاع الخاص يبحث دائماً عن الربح، إن لم نقل الربح السريع، وهذا حقه، والاستثمار المنتج لا يحقق له أهدافه في الربح السريع، إذاً، فليتنجه نحو المضاربات العقارية، والخدمات المالية والمصرفية، (اليوم متاح له المضاربة في الأسهم والسندات والأوراق المالية بعد إقامة بورصة دمشق)، وإلى إقامة المولات الفخمة والمطاعم والمقاهي، وتجارة السيارات، وغير ذلك من أعمال شرعية أو غير شرعية.

إن أجواء المحابة لأعماله التي تجهد الحكومة في تأكيدها إلى حد تسليمه (القلم الأخضر)، والتي وصلت إلى درجة قول أحد المسؤولين الاقتصاديين للمستثمرين «تعالوا أبوابنا مفتوحة لكم، قدموا مشورتكم، وسترون أنها تتحول إلى قرارات!!» وهذا كلام معلن ومنشور. وهنا لا بد من التنويه، إلى أننا لسنا ضد القطاع الخاص أبداً، لكننا مع القطاع الخاص المنتج الشريف الملتزم

بقضية الاقتصاد الوطني، وهي التنمية.

إننا نسمع، ونقرأ، ملامح تحول آخر، في الفكر، إلى جانب الممارسة، فالسياسة الاقتصادية، تحتاج إلى داعم نظري، نجده عند البعض (من التقدميين للأسف)، من أنصاف المتقنين يسارعون لإعطاء المسوغ والمبرر للسياسات الليبرالية الاقتصادية المتطرفة، التي مضى عليها الزمن (دعوا الرأسمال يمر، دعوه يعمل)، تلك المقولة التي تخلى عنها أصحابها منذ زمن بعيد، والتي أراد ريغان وتاتشر إعادة الاعتبار لها، فأوقعوا اقتصاداتهم آمالاً في تجاوزها، ولا يزال العالم يشّ ويتوجع من تداعياتها.

عندما يروج الليبراليون الاقتصاديون الجدد، والمؤسسات المالية الدولية، لهذه السياسات المتطرفة فإنك تستطيع فهمها، أما أن يقفز بعض التقدميين أو الحزبيين فوق الحبال، ويقولوا «الجاكيت»، ويهرولوا مع التيار السائد، فهذا أمر غير مقبول، وغير مفهوم، إلا في إطار الإعلان عن أنفسهم في خدمة التحول بالاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق عن طريق الصدمة، التي ذاقَت منها شعوب العالم الأمريين».

ما العمل؟

ليس أمامنا من طريق سوى العودة إلى متطلبات التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات، مع التحرر من القيود المسبقة الصنع، والتحرر من مصالح الآخرين وقروض الخارج، والتمسك بهدف بناء قوة اقتصادنا الوطني، ففيه تتعزز قوة الدولة، وبها ندعم قوتنا التفاوضية مع الخارج، أو ما تحاول قوى السوق العالمية فرضه علينا، وما تحاول قوى الاستثمار الجديد زجنا في سياق المشاريع الشرق أوسطية والمتوسطية، والتي هي سياق العبودية والاستسلام.

تتبع قوتنا التفاوضية مع الخارج من قوتنا العسكرية التي نفخر بها، المعززة بقوة اقتصادنا، لكن طريق السياسات الاقتصادية الليبرالية أدى ويؤدي إلى إضعاف الاقتصاد، وتهميش الشعب، وتهديد السلم الاجتماعي، في آن واحد.

وهذا الطريق، يجد القطاع الخاص مكاناً متميزاً، من خلال الإسهام الجدي في التنمية ومشاريعها، والمشاركة مع القطاع العام، وعلى أن تبقى مشاريع البنية التحتية (مطارات، مراهق، طرق دولية، مرافق عامة، كهرباء...) من مسؤولية الدولة، فهذه القطاعات على تماس مباشر بالأمن القومي والوطني، ولا يجوز التفريط بها، وللقطاع الخاص أن يستثمر في قطاعات الاقتصاد

هوية الاقتصاد السوري غير واضحة!

التاريخية لمختلف الدول، أن «القطيعة» بالمعنى الذي يعبر عنه سمير أمين، هي الوسيلة الممكنة لتغيير الموقع في قسمة العمل الدولية ولكسر حلقة التبعية، والقطيعة بهذا المعنى هي خيار نظام غير مندمج، وينتمي إلى نموذج تنموي وطني مستقل، وهو خيار اجتماعي وسياسي تفرضه قوى اجتماعية تمتلك سلطة القرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وتتطلب هذه العملية استقراراً واستمرارية في الخيارات والتوجهات لفترة طويلة نسبياً، تتيح إحداث التغيرات البنوية المطلوبة على صعيد قوى وعوامل الإنتاج. إنه ليس قراراً يتخذ في مجلس، وإنما هو استراتيجية متكاملة بعيدة المدى يرسسها ويعمل على تنفيذها، إجماع شعبي وطني، وهذا ليس فعلاً طارئاً أو ورده فعل على حدث أو أزمة عابرة، منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ وحتى الآن، طمحت سورية إلى هذا التغيير ولكنها لم تمتلك الأدوات المطلوبة، والتي في رأسها الإرادة السياسية والاجتماعية لإحداث التغيير المطلوب، وعجزت خطط التنمية عن أن تكون خططا ذات بعد استراتيجي، تحظى بإجماع وطني. ج-٢ لقد ازداد معدل الادخار في السنوات الماضية، ولكن معدل الاستثمار انخفض، مما يعني أن الادخار المحلي لا يتحول تلقائياً إلى الاستثمار، وقد أكد هذه النتيجة، تنامي الاستثمارات السورية في الخارج، بالإضافة إلى الودائع والأصول الأخرى في الخارج لممولين سوريين، مما يعني أن هناك فوائض في الاقتصاد الوطني ولكن لا يعاد استثمارها في البلاد، وهي تشكل نوعاً من هروب الراساميل، إلى جانب هروب الكفاءات.. جزء من هذه الأموال كان ثمرة الفساد، الذي يحاول الخروج من البلاد لتغيير جلد، واكتساب صفة رأس المال. بشكل عام تستطيع سورية تحقيق تنمية عادلة ومستدامة، بمواردها الذاتية إذا استخدمت بالطريقة المناسبة، وهذه الموارد يمكن تحريرها بالقضاء على الفساد، والتوزيع غير العادل للثروة، وبنظام ضريبي اقتصادي تنموي وليس بنظام ضريبي جبائي محاب لرأس المال والثروة. بينت التجربة أن التوزيع العادل للدخل والثروة عامل أساسي في التنمية المستدامة، والعكس في حال تركز الثروة والإيمان» بالتسرب نحو الأسفل، يمكن أن يحقق فقاعات وهبات سرعان ما تخدم بعد أن تكون قد التهمت مقومات النمو والتطوير».

فن الممكن



د. محمد توفيق سماق
عن الزميلة الثورة.. الثلاثاء ٢٤-٨-٢٠١٠م

فن الممكن هو التعريف الذي أعطاه للسياسة كليمنيس فون مترنيخ وزير خارجية النمسا ومستشارها على مدى سنوات عديدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر (عاش خلال الفترة ١٧٧٣-١٨٥٩). في ذلك الزمن حاول مترنيخ بهذا التعريف الدفاع عن سياسة النمسا المرنة في تعاملها مع نابليون بونابرت الذي اجتاحت جيوشه القسم الأعظم من أوروبا ولم يوقفها إلا هزيمتها على أبواب موسكو عام ١٨١٢.

الاستعانة بمترنيخ وتعريفه الأشهر للسياسة ليست الغاية منها استحضار التاريخ إنما توظيفه فيما يخدم إيجاد صيغة مرنة للتعامل مع الاجتياح الرأسمالي للعالم بدوله ومجتمعاته. بسقوط الاتحاد السوفييتي نهاية عام ١٩٩١ سقط نمط حياة اقتصادي واجتماعي سمي في حينه بالنمط الاشتراكي وانتصر نمط حياة آخر عرف بالنمط الرأسمالي أو الليبرالي كما يحلو اليوم للبعض تسميته.

من طبائع الأشياء أن يكون للهزيمة ثمن وللنصر جوائز. ثمن الهزيمة كان سقوط منظومة الدول التي ارتبطت بالاتحاد السوفييتي واهتزاز الثقة بمقولات اشتراكية كانت لعقود طويلة فوق الشبهات واتصفت لدى أجيال متلاحقة بما يشبه القدسية، مثل الحتمية التاريخية لسقوط الرأسمالية- الصراع الطبقي- الملكية العامة لوسائل الإنتاج.... وما شابه.

ومن جوائز النصر الرأسمالي كانت سيطرة رأس المال على قرارات الدول وملكية مجتمعاتها من خلال الخصخصة التي تمت وتتم بأشكال مختلفة أبرزها خصخصة الملكية وخصخصة الإدارة.

خصخصة الملكية عن طريق بيع أصول القطاع العام إلى القطاع الخاص أو استثمارها من قبل القطاع الخاص. كذلك مشاركة الدولة للقطاع الخاص في ملكية مؤسسات وشركات القطاع العام من خلال ما يسمى بالتشاركية. أما خصخصة الإدارة فكان من أوضح مظاهرها المهدة إلى شركات إدارة من القطاع الخاص إدارة شركات ومؤسسات القطاع العام أو الاستعانة بما يسمى خبراء لإدارتها .. وغير ذلك.

بصرف النظر عن أسباب الهزيمة والنصر وكذلك الرأي فيهما، فإنهما اليوم من حقائق الحياة التي تفرض على الجميع مؤيدين ومعارضين، راغبين وكارهين التعامل معها .

التعامل الممكن في الزمن الراهن- وفق ما أرى- هو إطلاق قوى السوق وتوفير المناخ الملائم لرأس المال للعمل والاعتراف بحقه في الربح.

بالمقابل وحتى لا تترك غالبية المجتمع من الفقراء مادياً والضعفاء اجتماعياً لأقدارهم على الدولة التوسع في شبكات الحياة أو ما يسمى أحياناً بشبكات الأمان الاجتماعي التي تشمل الصحة، التعليم والضمان (مشاي في جامعات ومدارس مجانية – تعويض بطلالة- ضمان اجتماعي .. وغير ذلك)، على أن يتم تمويل تلك الشبكات من موارد الدولة من الضرائب والرسوم التي تجبى من الجميع في القطاعين العام والخاص وفق نظام تكليف ضريبي عادل.

جملة القول: لندع رأس المال يمر، ولندعه يعمل- كما يقول منظرو الرأسمالية- لكن لندعه يعرف، ويعترف بأن للمجتمع في أرباحه حق يستوفيه بالضرائب والرسوم. ذلك هو الممكن الوحيد حالياً لأنه الممكن الذي يضمن التكيف مع العصر ويساعد على حفظ توازن المجتمع واستقراره بأغنيائه وفقرائه، أقول الوحيد لأن خلاف ذلك قد يعني الخروج من العصر أو الخروج على العصر.

أليس عصرنا هو عصر رأس المال؟ ثم ألا تعلم تجارب الحياة بأن خوارج كل العصور كانوا نشازاً مهزومين؟

■ ■



من؟ وهل تستطيع قوى السوق الداخلية أن تتحرك خارج المنظومة التي تفرضها قوى السوق العالمية من حيث تقسيم العمل والأرباح؟ وتحديد اتجاه التطور اللاحق بالعلاقة بين المركز والأطراف؟

● في ظل الأزمة العالمية، هل بمقدور قوى السوق المحلية تأمين النمو الضروري للاقتصاد الوطني للحفاظ على الأمن الوطني للبلاد، في ظل وضع يعاني منه كل الاقتصاد العالمي من نمو سالب عملياً؟.

● هل مستوى العدالة الاجتماعية المتحقق على الأرض يسمح بمزيد من تمركز الأرباح في يد قوى السوق؟

إن الجواب عن كل هذه الأسئلة واضحٌ، وهذا أصلاً يستتبع سؤالاً أهم من كل الأسئلة أعلاه: هل تريد قوى السوق أصلاً أن تتحرك، وأن تنطلق، وأن تستفيد من كل الهوامش التي فتحت لها مؤخراً ولم تستخدمها بكامل حجمها عملياً في ظل نظام سياسي كانت وماتزال تعتبره غريباً عنها ولا يطمئنُها رغم كل التطمينات؟

إن قوى السوق تريد نظامها السياسي الضامن لأرباحها وغير ذلك هو وهمٌ وقبضٌ للريح.. وأعتقد جازماً أن الزميل د. محمد سماق البعثي المعروف، ليس بوارد تقديم هذا التنازل لقوى السوق.. وهي لن تقبل عن ذلك بديلاً..

لذلك فلنبحث عن مخارج أخرى لتأمين النمو الحقيقي والعدالة الاجتماعية الضرورية. نمو حقيقي يستند إلى موارد حقيقية موجودة في البلاد، ولكن لا يتم تعبئتها ولا توظيفها .. وعدالة اجتماعية معقولة لا تكون بحاجة إلى صدقات من ذوي الأرباح المنتفخة.. إن زيادة الأغنياء غنى ليس محضراً للنمو، بل قاتل له وللاستقرار الاجتماعي وللأمن الوطني. إن البلاد بحاجة إلى صياغة نموذج اقتصادي جديد، وهو ممكن، وظروفه الموضوعية جاهزة وقواه البديلة ناضجة.. فللنطلق من الضرورات ولنكيف الإمكانيات معها ..

■ ■

فن الضرورة

لاشك أنها انتصرت في ذلك الحين، ولكن إلى متى استمر انتصارها؟ هل هو قائم اليوم؟ ألم يتغير العالم منذ ذلك الحين حتى الآن؟

اليوم نشهد الأمور التالية التي لها دلالات عميقة وستذهب بعيداً في التاريخ:

١ ـ انهيار النظرية النيوليبرالية نظرياً وعملياً، وريثة شعار «دعه يعمل دعه يمر» لصاحب الجلالة رأس المال .. ليس بقولنا وإنما باعتراف أصحابها بأشكال مختلفة.

٢ ـ الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الحالية التي تزداد عمقاً، والتي لم يظهر الضوء بعد في آخر نفقها حتى هذه اللحظة.

٣ ـ المآزق الاستراتيجية السياسي- العسكري للإمبريالية الأمريكية في منطقتنا، وبالذات من قزوين إلى المتوسط، الذي يزيدها تخطياً، ويرفع لديها الرغبة في الغامرة، لعل وعسى يتوفر المخرج من المآزق.

٤ ـ الفشل الذريع للممارسات الاقتصادية الليبرالية في سورية والتي أعادت البلاد إلى ما وراء السبعينيات من القرن الماضي في مواجهة التحديات الكبرى المنتصبة أمامنا داخلياً؛ من منع تدهور مستوى المعيشة إلى مكافحة البطالة، إلى تحقيق معدلات نمو معقولة.

اليوم ترتسم أمامنا بوضوح معالم هزيمة الإمبريالية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً على المستوى العالمي. وترتسم أمامنا بوضوح معالم هزيمة النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي حاولت أن تفرضه على الجميع بعد انتصارها القديم في أوائل التسعينيات.

وأخيراً: ترتسم أمامنا بوضوح معالم الفشل الذريع للسياسات الليبرالية الاقتصادية في سورية. والخلاصة التي يجب أن نعترف بها ونأخذها بعين الاعتبار أن الذي انتصر البارحة دخل في طور الهزيمة، وأن الذي هزم البارحة من شعوب وأفكار ومثل دخل في طور الانحصرار.

أعتقد أنه على أساس ذلك يمكن أن نبني للماضي والمستقبل.. أما الكلام عن انتصار الرأسمالية وهزيمة الاشتراكية فقد أصبح قديماً وتجاوزه الزمن الحالي..

ثالثاً: حول قوى السوق وإطلاقها (سورية نموذجاً)؛ فلنسمّ الأشياء بمسمياتها، المقصود بقوى السوق في كل الأدبيات المتخصصة وغير المتخصصة هو قوى الرأسمالية.. أما تعبير السوق فهو التسمية الحركية لقوى الرأسمالية التي يصعب في بعض الأحيان لفظها والترويج لها نتيجة الشحنة السلبية التي تخلقها في الوعي الاجتماعي..

لذلك من المطلوب الإجابة عن الأسئلة التالية، كي نحدد موقفنا انطلاقاً من مصلحة البلاد العليا من قوى السوق:

● هل قوى السوق الداخلية تتحرك بمعزل عن قوى السوق العالمية، ومن يحرك من؟ ومن يتبع

د. قدري جميل

مقال الزميل د. محمد سماق يضع قضايا تستحق النقاش على بساط البحث، وبما أن خلاف الرأي يجب ألا يفسد للود قضية، فأرجو أن يتسع صدره لرأي مخالف لما طرحه..

أولاً: حول فلسفة الممكن؛ الممكن تحدده الضرورات، والضرورات يحددها الواقع الموضوعي ومتطلباته.. ومتطلبات هذا التعامل من نوعين لا ثالث لهما؛ إما التكيف مع هذا الواقع والاستكانة والاستسلام له، أي التكيف السلبي، وإما التعامل معه من أجل تغيير شروطه وتغييره بمختلف الوسائل والأشكال، وهذا يسمى بالتكيف الإيجابي..

وتحديد أي من النوعين من التعامل يجب اتباعه تحدده المصالح الوطنية العليا والمبادئ والمثل والأخلاق..

أي بكلام آخر إذا دخل الواقع الموضوعي في تناقض مستعص مع المبادئ فأيهما نختار؛ التكيف السلبي أم الإيجابي مع الواقع؟

اليوم، من موقفنا الذي وصلنا إليه بعد كل التجارب التاريخية التي مرت بها بلادنا وشعبنا، بل كل البلدان والشعوب، نرى أن تياري التكيف مع الواقع كانا في صراع مستمر، وليس الغريب أن الذي كان ينتصر في نهاية المطاف هو تيار التكيف المقاوم، رغم هزائمه المؤقتة أحياناً، وليس غريباً أن الذي يهزم نهائياً هو التيار السلبي رغم انتصاراته المؤقتة في بادئ الأمر أحياناً..

نعم، لقد كان يوسف العظمة نشازاً.. ولكنه أسس للانتصار اللاحق، ونعم لقد كان كل من قاوم الاستعمار في أي زمان ومكان من الخوارج، إنما في بداية الأمر، ولكن في النهاية فقد كانوا ضمير وشرف شعوبهم التي التفت حولهم في نهاية المطاف..

فلنأخذ مثال جميع المقاومات في العالم، كيف تبدأ؟ بأقلية صغيرة.. ولكن هذه الأقلية يارادتها وصمودها تقوم بتغيير موازين القوى..

وكي لا نبعد كثيراً في غياهب التاريخ، سورية نفسها منذ تغير ميزان القوى العالمي في أوائل التسعينيات؛ من هي؟ ليست نشازاً ومن الخوارج؟ لو كانت ستستخدم منطق الممكن في ظل الاختلال الخطير بميزان القوى الدولي فأين كانت اليوم؟ إن استمرار سورية في الدفاع عن ثوابتها الوطنية رغم كل الصعوبات كان أحد العوامل التي غيرت ميزان القوى في المنطقة على غير ما كان عليه منذ عقدين، وعقد من الزمان..

لذلك، وانطلاقاً من التجربة الملموسة يتبين أن الضرورة هي التي تملئ الممكن وليس العكس..

ثانياً: حول الهزيمة والنصر؛ من هو المهزوم، ومن هو المنتصر؟

هل من الصحيح اليوم القول إن القوى التي هزمت الاشتراكية في أوائل التسعينيات هي المنتصرة حتى اليوم؟

فلاحو قرية التريسة يستنجدون



يعاني فلاحو قرية التريسة في محافظة حماة من مشكلات كبيرة، يأتي في مقدمتها مطالبة الملاكين لهم بأجور مثل عن الدونم الواحد مبلغ ألف ليرة سورية، مع العلم أن موسم هذا العام ضعيف جداً ويكاد لا يذكر، إضافة إلى غلاء مادة المازوت والأسمدة والحرارة التي ارتفعت جميعها مؤخراً.. ومع التذكير أن معظم الفلاحين قاموا بتسوية الأرض وإصلاحها على حسابهم، حيث كانت بمعظمها مالحة وغير مهيأة زراعياً .

إن المالكين لا يعترفون بذلك، ولا يدفعون قيمة هذه التسوية وإصلاح الأراضي، وهناك دعاوى مقامة بينهم وبين الفلاحين أمام القضاء بهذا الخصوص..

لهذه الأسباب مجتمعة يرفع الفلاحون صوتهم لن يهتمهم الأمر مطالبين برفع هذا الظلم عن كاهلهم..

■ ■

شراب الفقراء الرخيص لا يسلم من الغش المميت

قد تؤدي إلى مضاعفات خطيرة مثل تكوين الأورام السرطانية، والتأثير السلبي على القلب والكبد والكلى، وقد تسبب أمراضاً مختلفة في الجلد والفم، وربما تؤدي إلى تدمير المخ والجهاز العصبي.. والكارثة الخطيرة هنا إن هذه العصائر تباع مكشوفة للأطفال وخصوصاً في المناسبات، وكذلك عند أبواب المدارس.

ومن أمثلة المواد الحافظة بنزوات الصوديوم؛

تستخدم كمادة حافظة في المشروبات وبعض المواد الغذائية، والجرعات العالية منها قد تؤدي إلى الإصابة في تكوين السرطانات، وكذلك تسبب الربو عند الأطفال، والحقيقة أن هذه الشرابات تستهلك بكميات كبيرة في سورية، وتباع دون رقيب وبسعر رخيص جداً، ولا يتجاوز سعر العبوة ٧٥/ليرة أي ما قيمته ٣/ ليرات للكيس الواحد الذي يحل ١/٥، لتر من الماء.

مادة الفوسفات؛

تستخدم كمادة حافظة في المشروبات الغازية، وفي حال استهلاك كميات كبيرة من الفوسفات يؤدي ذلك إلى تقليل امتصاص الكالسيوم والحديد في جسم الإنسان، مما يؤدي إلى وهن العظام عند الأطفال.

لابدٌ لجمعية حماية المستهلك وكل من وزارتي الصحة والتجارة أن يكونوا خط الدفاع الأول عن سلامة وصحة المستهلك ضد جشع التجار، ولابدٌ من توعية المستهلك للحد من استهلاك هذه الأغذية التي تحوي على سموم شبيهة، ولابد من تكثيف الجهود والمراقبة الشديدة والدورية على هذه الصناعات، والتأكد الدائم من خلوها من الملونات الممنوعة والتأكد من النسب المسموح إضافتها لتلك المنتجات، وهذا هو الحد الأدنى..



الغذائية مثل الفيتامينات والأملاح والبروتينات الغذائية.

المواد المنكهة؛

مثل المحليات الطبيعية والصناعية.

المواد الملونة؛

وهي مواد طبيعية أو صناعية تضاف إلى الأغذية والمشروبات لإعطائها اللون الجذاب.

مواد تحسين القوام؛

تستخدم لزيادة الكثافة.

ولهذه المضافات شروط تعمل على تحديد الكميات المسموح بها في المادة الغذائية، أما في حال زيادة الكمية عن الحدود المسموح بها، فإنها

تتدرج على أمراض أخرى تنتهي بالموت.

تعرف هذه المضافات الغذائية بأنها مواد ذات منشأ كيميائي صناعي تضاف للأطعمة لتؤدي أغراضاً معينة، كحفظها من التلوث والفساد، كمواد ملونة أو منكهة أو مزيدة للكثافة، وتتنقسم إلى خمسة أقسام مرتبة على حسب وظائفها .

- المواد الحافظة؛

وهي مواد كيميائية تضاف إلى الأغذية بغرض تثبيط ومنع نمو الكائنات الحية الدقيقة مثل (البكتريا)، وكذلك منع فساد الأغذية.

المتهمات الغذائية؛

وهي أغذية مضافة إلى الغذاء لزيادة قيمته

مقاطعة الانتخابات هي البداية

البرجوازية لن يفضي لتداول السلطة بين طبقات بينها تناقضات عدائية (البرجوازية والطبقة العاملة مثلاً). وقد بدأ التركيز على هذه المقولة حالياً بهدف التضليل. لكن الأمر يختلف بالنسبة لتداول السلطة بين قوى وطنية وتقدمية عبر صناديق الانتخاب. أما انتقال السلطة من الطبقة العميلة التابعة إلى الطبقات الكادحة التقدمية والوطنية فإنه لا يتحقق سوى بعمل ثوري. مثلما كان انتقال السلطة فيمايو ١٩٧١ وما تلاه إلى قوى عميلة وخائنة بفعل انقلاب مضاد للسلطة الوطنية التقدمية.

بدأ يعلو نداء اليسار الاصلاحى وترويجيه لـ«الجمهورية البرلمانية الديمقراطية» بطبيعة الحال دون طرح ضرورة اقصاء السلطة البرجوازية التابعة. وكأن البرلمانية شيء مجرد هابط من السماء دون أية علاقات طبقية. ذلك أن البرلمان هو مؤسسة تمثيلية للطبقة السائدة. ونحن نريد برلمانيتا، أي برلمان الطبقة العاملة وسائر الكادحين والوطنيين. أما الترويج لبرلمانية مجردة فذلك خداع ونصب.

على الطريق ذاته يتم انتقاد وجود رجال أعمال كأعضاء في الحكومة، وهذا بالطبع انتقاد في محله. لكن الخدعة هنا تتمثل في تصوير أن ذلك هو ممكن الداء. في حين أن كثير من الوزراء من غير رجال الأعمال لا يقولون حماساً واندفاعاً في صياغة وتطبيق سياسات الليبرالية الجديدة عن رجال الأعمال بالحكومة (وزيري المالية والاستثمار نماذج ساطعة). ممكن الداء هو في هيمنة الطبقة البرجوازية التابعة. وتعتبر الحكومة أداة في يدها حتى وإن خلت تماماً من رجال الأعمال، كما هو الحال في غالبية حكومات الغرب وبرلماناته التي لا يوجد فيها رجال الأعمال سوى بشكل استثنائي.

لاسيبل لإنقاذ الوطن سوى بالتغيير الثوري الذي نرى حتى الآن أن آليته تبدأ من العصيان المدني السلمى، وأولي خطواته الحالية والواجبة راهناً هي مقاطعة الانتخابات التي تفضى شرعية زائفة على هذه السلطة.

■ ■



تحت ضغط الحركات الثورية دون المساس بأسس النظام. مع انحطاط الرأسمالية كنظام، والبرجوازية كطبقة حتى في أكثر بلدانها تطوراً، ها نحن نشاهد كل يوم دور هذه البرلمانات البرجوازية التي تقف في تضاد مع مصالح الطبقات الكادحة في هذه البلدان، وصولاً إلى مواقف شديدة العنصرية رغم ادعاءات هذه البلدان عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى فضائح الفساد المتقشي.

مع تفاقم انحطاط البرجوازيات التابعة في بلداننا، لم تعد البرلمانات البرجوازية مجرد ماكينات لإنتاج القوانين المعادية للكادحين والغالبية الساحقة من الشعوب، لكنها تحولت إلى مؤسسات لحماية الفساد (كما نشهد في مصر)، وتنازلت عن دورها الرقابي على الأداء الحكومي. وتحولت أدوار الأعضاء إلى مجرد القيام بخدمات فردية وشخصية. ويستمر كثير من الأعضاء لسنوات طويلة صامتين لا ينطقون بحرف واحد، ولكن أيديهم جاهزة دوما لرفعها للموافقة على ما تطرحه الحكومة... الخ.

إنهم مخادعون!!

أشاعت منظمات حقوق الانسان الممولة امبريالياً وصهيونياً مقولة «تداول السلطة عبر صناديق الانتخاب» ويطمس هؤلاء المخادعون أن المقصود هو تداول السلطة في اطار الطبقة البرجوازية المهيمنة فيما بين أجنحتها ومجموعاتها وأحزابها. إذ أن صندوق الانتخاب تحت هيمنة

على خوضها دون أي تحفظ، أو طرح بعض المطالب (أو الشروط تجاوزاً) التي لا تغير من جوهر الوضع القائم. وفي كلا الحالين القبول بخوض الانتخابات المزورة ومعروفة النتائج مسبقاً، بما يضيفى على النظام شرعية غير متوفرة. الموقف الآخر هو موقف المقاطعة الذي تتبناه قوى التغيير الجذري، كمقدمة للعصيان المدني (الذي نريده سلمياً) لإقصاء السلطة الحاكمة، ولتنجيب البلاد ويلات التطور غيرالسلمى.

موقف السلطة واضح، مثلما موقف الأحزاب والقوى التي تسير تحت عباعتها، وموقف قوى التغيير الجذري واضح. لكن القوى الاصلاحية التي تقف واقعياً في خندق السلطة نفسه لا تزال تشيع حالات من الالتباس الرامي إلى تزييف الوعي، وإشاعة الأوهام حول البرلمان البرجوازي، وإمكانيات استخدامه كأداة للتغيير.

عن البرلمان البرجوازي،

فرضته البرجوازية بعد انتصارها وتحقيق سيادتها. تحددت وظيفته في التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية ولمصلحة البرجوازية السائدة، وتحقيق غاياتها في استمرار هيمنتها على كل مناحي الحياة المادية والروحية. ارتبط تطوره بتطور الطبقة التي ابتكرته، والتي يمثلها وحدها. أي أنه مؤسسة تمثيلية للبرجوازية، رغم آليات الوصول إلى عضويته، وإن كان يقوم أحياناً، وحفاظاً على النظام الرأسمالي بتقديم بعض التنازلات

غير مذب...!

تحت عنوان «غير مذب.. الجندي الإسرائيلي الذي أفرغ بندقيته في الطالبة الفلسطينية» قالت صحيفة «دي غارديان» البريطانية: أسقطت محكمة عسكرية إسرائيلية جميع التهم بحق جندي إسرائيلي أفرغ رصاص بندقيته الرشاشة في جسد فتاة فلسطينية في الثالثة عشرة من عمرها، وقال إنه مستعد لتكرار الأمر نفسه حتى لو كانت في الثالثة من عمرها .

وكانت قد وجهت اتهامات باعداء طفيف للجندي الذي أفرغ ١٧٦ طلقة في جسد الطالبة إيمان الهمص بينما كانت تقترب من مركز لجيش الاحتلال الإسرائيلي قرب مخيم رفح للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة قبل عام.

وكانت عملية قتل الطفلة إيمان، والكشف عن تسجيل يتم فيه تحذير النقيب في جيش الاحتلال، الذي عرف باسم «النقيب آر»، من أنها مجرد طفلة «خائفة حتى الموت»، جعل من عملية اغتيالها واحدة من أكثر الأمور إثارة للجدل منذ اندلاع الانتفاضة، رغم استشهاد مئات الأطفال الفلسطينيين الآخرين.

وبعد إسقاط التهم بحقها، اندفع الضابط الإسرائيلي باكياً «قلت لكم إنني بريء» بينما قال والدها سمير الهمص إنهم قاموا بترئثته رغم أنها جريمة قتل بدم بارد لفتاة.. «لقد قتلها الجندي مرة والمحكمة قتلتها مرة أخرى. ما هي الرسالة؟ إنهم يقولون لجنودهم أن يقتلوا الأطفال الفلسطينيين».

■ ■

إبراهيم الب دراوي – القاهرة

بدأت حملة الانتخابات البرلمانية التي ستجري بعد شهور. بدأ حزب الجماعة الحاكمة في تحديد أسماء مرشحيه. هذه الانتخابات يراد لها أن تكون تمهيداً لتوريث السلطة إلى جمال مبارك.

أبرز أساليب الدعاية التي يقوم بها حزب الجماعة الحاكمة لخدمة الانتخابات البرلمانية والرئاسية على السواء، تمثل في موائد إفطار رمضان هائلة ومفتوحة تقام في الأحياء الشعبية. وهي من قبيل استثمار حالة الجوع المتصاعدة الناتجة عن توحش البرجوازية الحاكمة التي تسببت سياساتها في وصول أكثر من نصف السكان إلى ما تحت خط الفقر. وهي استمرار للرشاوى الهزلية والهزيلة التي يقدمها نواب حزب الحكومة وغيرهم من النواب المتمثلة في شنطة رمضان وشنطة العيد وشنطة دخول المدارس ومحتوياتها كيلو جرامات من الأرز والسكر والكراسات وغيرها، التي تقدم إلى الفقراء في هذه المناسبات.

حال البرلمان:

برلمان البرجوازية المتوحشة والتابعة الحاكمة ليس أكثر من ماكينة إنتاج تشريعات هي بمثابة «أسلحة دمار شامل في شكل قوانين» تدمي وتدمر قوى الكادحين وفي مقدمتهم الطبقة العاملة المصرية. بل وصل الأمر إلى ارتكاب جرائم لا مثيل لها من قبل أعضاء بارزين ثم افتضح أمر بعضهم، مثل قضايا أكياس الدم الملوثة، غرق العبارة المتهالفة ومئات الضحايا من الركاب، الفضيحة الأخلاقية التي انتهت بقتل الفنانة اللبنانية، نهب أراضي الدولة وتحقيق أرباح خيالية، تجارة المخدرات، الاتجار في قرارات العلاج على نفقة الدولة (بعد إلغاء العلاج المجاني) والحصول عليها لأسماء وهمية أو حقيقية وتوجيهها لمصلحة الأقارب... الخ. وما خفي كان أعظم. هذا أحد وجوه الحياة البرلمانية.

لذلك فإنه يظهر في خلفية مشهد حملة الانتخابات موقفان: الإقبال

المفاوضات المباشرة بين «السلطة» و«الإسرائيليين»..

لعنة الحمار التاريخية



جهاد أبو غياضة

الطرفان وافقا، والجميع تقريباً، دولياً وعربياً، هلل ورحّب ما إن أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» بدء المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن كل المؤشرات على الأرض تؤكّد أن ما سينتج عن كل هذه الضوضاء السياسية، هو تكرار لما كان يحدث طوال السنوات التي تلت أوسلو: مصافحات ووعود وعيب بالوقت، ولن ينطبق على مفاوضي رام الله إلا ما قاله الشاعر: «ذهب الحمار بأمر عمرو... فلا رجعت ولا رجع الحمار».

قد يقول قائل ممن يسمون أنفسهم به الواقعيين البراغماتيين» بأن هذا حكم تشاؤمي لا علاقة له بمنطق السياسة باعتبارها «فن الممكن»، لكن السياسة، وقبل كل شيء، هي علم التحليل والاستبطاء والقراءات المنطقية.

فباستعراض سريع للملابسات هذه المفاوضات وضرورتها قد تبدو الصورة مملة ومكررة، ولكنها تصبح ذات أهمية خاصة وخطيرة، حين نضعها في سياقاتها الإستراتيجية والتكتيكية التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية لفرضها على الجميع. فواشنطن اليوم بحاجة لتقوية موقع «إسرائيل» باعتبارها القوة المهيمنة في المنطقة سياسياً وعسكرياً وإستراتيجياً، بالأخص بعد تزويد مفاعل «بوشهر» النووي الإيراني بالوقود، وبعد الاشتباك على الحدود اللبنانية ومسارعة البنتاغون إلى تهديد لبنان بوقف تسليحه، ثم بروز حملة إعلامية إسرائيلية مكثفة تدعي أن الجيش اللبناني أصبح تحت سيطرة حزب الله، وتراقب كل ذلك مع توجيه الإدارة الأمريكية صفعه سياسية للدبلوماسية التركية باعتبارها الوسيط السابق للمفاوضات بين العرب والإسرائيليين، بعد أن أعلنت صراحة أن سياسة تركيا في معاداة «إسرائيل» والتقارب مع إيران ستؤدي إلى تقليص التسليح الأمريكي لتركيا، وأنها تدعم مساعي «إسرائيل» للتقارب الجديد مع اليونان، والذي يشمل المناورات العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

أما في جانب السلطة الفلسطينية، والتي أقامت الدنيا بصراخ قادتها وتأكيداتهم على الشروط الفلسطينية من أجل الانتقال من المفاوضات غير المباشرة إلى المفاوضات المباشرة، وهي: وقف الاستيطان عموماً، وفي القدس بشكل خاص، وتحديد مرجعية للمفاوضات أساسها انسحاب إسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧ بحسب التزامات خارطة الطريق، وتحديد سقف زمني للتفاوض، فنحن نشهد الآن صمناً كاملاً من جانب هؤلاء مقابل ما أعلنه رئيس حكومة العدو «بنيامين نتنياهو» بأن «إسرائيل» تتمسك بثلاثة أسس لإبرام اتفاق سلام هي: أولاً الاعتبارات الأمنية، وثانياً اعتراف فلسطيني بيهودية «إسرائيل»، وثالثاً أن يشكل الاتفاق نهاية الصراع، كما أن «إسرائيل» ستطالب ببقاء سيطرتها على الكتل الاستيطانية في الضفة وعلى غور الأردن وقمم الجبال المطلّة عليه لمراقبة مجالها الجوي، والتأكد من عدم تهريب وسائل قتالية، وتسلل «مخربين»

■ ■

من الداخل الأمريكي.. وبلا تعليق.. خصخصة حرب العراق، وتمويل فساد أفغانستان

صحيفة «نيويورك تايمز» من أن أحد كبار مساعدي الرئيس الأفغاني حامد قرضاي، والخاضع لتحقيقات عدة بالفساد، كان على جداول تلقي الأموال من وكالة الاستخبارات الأمريكية طيلة سنوات، أكد كوسينيتش: «نحن ندفع لكل الأطراف لكي تتقاتل فيما بينها وتخون بعضها بعضاً، لنصنع من ذلك كرنفالاً للفساد يقف فيه الجاسوس ضد ثان ضد ثالث، وإن هذا دليل آخر على ضرورة أن تسحب الولايات المتحدة كل قواتها وموجوداتها من أفغانستان لأن المأساة تتحول سريعاً إلى مسرحية هزلية. هم يسمونها عملاً استخبارياً ولكنها في الواقع طريقة مبتكرة لسرقة عشرات المليارات من الدولارات من جيوب دافعي الضرائب الأمريكيين»..

■ **قاسيون**

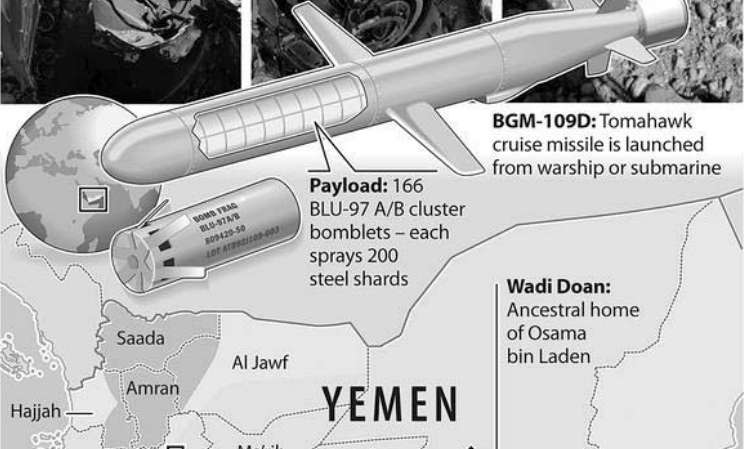
المطاف، ولجهة تحسين» مواقع الانتشار الدائم» العديدة في طول العراق وعرضها . وسوف يتضمن هذا التحصين، الطلب الذي تقدمت به وزارة الخارجية مؤخراً للحصول على حوامات «بلاك هوك» وعربات مضادة للدروع ومحمية من الكماثن MRAP وأنظمة استطلاع متطورة. غير أن هذا الاعتماد الجوهري على المرتزقة والمأجورين يرقى لمصاف خصخصة الحرب (!).

(بمعنى آخر) «أننا سنواصل إنفاق المليارات في العراق مقابل إظهار لاشيء بالمطلق في المقابل. قبل أسبوعين ذهب أحد أبرز الأساقفة في العراق، المعاون البطريركي للكنيسة الكلدانية فيبغداد، شليمون وردوني، إلى حد القول إن القوات الأمريكية المقاتلة تركت البلد على حال أسوأ مما كانت عليه عندما دخلته. وبالفعل فقد شهد الأسبوع الماضي حدوث سلسلة من الهجمات المنسقة في ١٣ مدينة

رداً على بيان الرئيس الأمريكي باراك أوباما فيما يتعلق بمستقبل الأوضاع في العراق والذي تلاه من مكتبه البيضاي في ٢١ آب ٢٠١٠، أصدر عضو مجلس النواب الأمريكي عن ولاية أوهايو دينيس كوسينتش بياناً قال في مقدمته «إنني أشاطر الرئيس احتفاله على نحو محق بأن عدداً أقل من القوات الأمريكية بقي على طريق التعرض للأذى»

وتابع: «لكننا بحاجة لأن ننأى بأنفسنا عن الخيال ونقر بأن هذا الإعلان يقلل من حجم التزامنا بالأموال والموارد تجاه العراق، على اعتبار أننا سنبقى على خمسين ألفاً من القوات «غير المقاتلة» من دون أن يتضمن هذا الرقم ما هو وارد في خطة وزارة الخارجية لجهة مضاعفة عديد المرتزقة على امتداد السنة المقبلة، والذين يبقى ولاؤهم الأحد لن يدفع لهم أكثر في نهاية

القنابل العنقودية: تعبير آخر عن الخسارة



(على الأغلب، لن يبقى السيد غيتس، الجمهوري، في واشنطن حتى ذلك الحين).

تصريحات متناقضة لافتة لحظة تجاوز عدد قتلى القوات الأجنبية بأفغانستان الألفي قتل؛ وارتفع كذلك عدد القتلى في صفوف المدنيين الأفغان ارتفاعاً شديداً، حسب تقارير الأمم المتحدة، ومعظمهم قتل في الاشتباكات المباشرة (مع أن حلف شمال الأطلسي، سواء بوجود ماك- كريستال سابقاً، أو بترايوس حالياً، يحاول الحد من الضربات الجوية بسبب ارتفاع عدد ضحاياها من المدنيين).

ومؤخراً، يتخلى الناتو عن مواقفه المتقدمة، وتصعب عليه السيطرة على المناطق التي يستولى عليها من المقاتلين، بسبب إتباع القوى المناوئة التكتيك التقليدي المتمثل بالسماح للجيشو الأجنبية باحتلال منطقة ما، ثم التسلل إلى قلب خطوط الناتو، إلى حد مدمر في بعض الأحيان. وهاهم الهولنديون غادروا قيادة الحلف بسبب اشتداد الضغط الشعبي، وحدد الكنديون موعد انسحابهم منها؛ وتندمر الحكومة البريطانية الجديدة من الأوضاع القائمة. فبالنسبة للحكومات الأوروبية، غدت هذه الحرب عقيمة وضارة سياسياً، ومن المستحيل تحقيق «نصر» فيها. فمن يستسلم لن؟ من الأفضل ترك الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، (الذي سبق له التصريح بأنه يريد خروج المتعاقدين الأجانب قبل نهاية هذا العام)، يتابع مساعي التفاوض مع طالبان، وتشجيع الدول المتأثرة المجاورة لأفغانستان على العمل من أجل تطوير آليات حفظ أمن المنطقة. فأولاً وآخرأ، يتعين عليهم، أي الأوروبيين، التمايش مع أفغانستان، بينما الولايات المتحدة تقع في طرف العالم الآخر.

لم تعمل إدارة أوباما على تعزيز الحرب في أفغانستان وإطالة أمدها فقط، بل كذلك أدامت سياسة عسكرة العالم الأكثر رواجاً بين صنّاع السياسة الأمريكية في واشنطن (والديمقراطيون

الحكمة الدستورية الكولومبية تؤكد..

اتفاقية القوات الأمريكية باطلة المفعول

خايبير داريو ريسيتيرو

قطعت المحكمة الدستورية الكولومبية الشك باليقين بإبطالها مفعول الاتفاقية التي وقعتها كولومبيا مع الولايات المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٩ للترخيص لقوات عسكرية أمريكية باستخدام سبع قواعد وطنية، والتي أبرمت دون موافقة البرلمان والمحكمة الدستورية، وجاءت بمثابة صدمة لهما وللشعب، الذين أخفت عنهم الحكومة الشروط السلبية الصارمة الواردة فيها.

فقد أعلنت المحكمة الدستورية في قرارها أنها «تحققت من أن الأمر لا يتعلق بمجرد اتفاقية مبسطة (حسب إدعاءات الحكومة) ولكن بأداة قانونية تنطوي على التزامات جديدة على الدولة الكولومبية، فضلاً عن تهديد المنفق عليها سابقاً»، وبالتالي «يجب أن تخضع لموافقة البرلمان ثم لمراجعة المحكمة الدستورية» قبل إبرامها.

ومن ثم، أعلنت المحكمة الدستورية في ١٧ آب أن هذه الاتفاقية، التي ادعت حكومة الرئيس السابق الفارو أوريببي (٢٠٠٢-٢٠١٠) أنها مجرد اتفاقية «مبسطة» في إطار اتفاقية سابقة، أعلنت أنها غير شرعية وبالتالي باطلة المفعول.

ولم تمنع المحكمة صراحة الحكومة الجديدة برئاسة وزير الدفاع السابق خوان مانويل سانتوس الفائز في الانتخابات الأخيرة، من طرحها على البرلمان والمحكمة الدستورية للحصول على موافقتها كما كان ينبغي أن تفعل الحكومة السابقة.

وكانت أحزاب المعارضة قد طعنت في شرعية الاتفاقية استناداً للمادة ١٧٢ من دستور البلاد القاضي بضرورة الحصول على موافقة مجلس النواب الكولومبي على أي اتفاقية تتضمن عبور قوات أجنبية بأراضي البلاد.

كما أوردت المحكمة في قرارها الإشارة إلى عدد من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار اتفاقيتها العسكرية مع الولايات المتحدة، ومن بينها «الترخيص لموظفين عسكريين ومدنيين أجانب بدخول واستخدام المنشآت العسكرية (الكولومبية)، وحرية حركة السفن والقوارب والطائرات والمركبات التكتيكية من جانب دولة أجنبية دون إمكان تفتيشها أو مراقبتها من جانب السلطات الوطنية، والترخيص لموظفين أجانب بحمل السلاح واستخدامه في الأراضي الوطنية».

وعلاوة على ذلك، نصت الاتفاقية على «منح وضع خاص لضمان الحصانات

ويليام بفاف

ترجمة: موفق إسماعيل

بعدما حل محل مرؤوسه السابق، الجنرال ماك- كريستال، المفصول بسبب انتقاداته التمردية ضد المدنيين الأرفع منه رتبة، ينفي الجنرال ديفيد بترايوس أن يكون الرئيس باراك أوباما قد ألزمه بهمة، «إيجاد مخرج مشرف» من الحرب الأمريكية ضد طالبان، عاقداً عزمه على إحراز النصر، غير أنه يطلب مزيداً من الوقت والعتاد للسير قدماً، فيبعد أن «تتوفر المقدرات الكافية»، حسب قوله، في الفترة ما بين أواخر شهر آب وأوائل أيلول، واستناداً إلى خطة الحملة التي رسمها بنفسه و«أتم رتوشها» ماك-كريستال، يغدو النصر قاب قوسين أو أدنى! لكن القصة الحقيقية لم تسر كما يطرحها بترايوس. فعندما انتُخب أوباما في عام ٢٠٠٨،

بعد حملة كان أساسها خوض «الحرب الصخ» في أفغانستان وإنهاء الحرب الخطأ في العراق، وبمجرد دخوله البيت الأبيض، وجد أن بترايوس، القائد الأعلى لمسرح العمليات في العراق وأفغانستان، قد أعدّ خطة مسبقة، يتوقع الجيش أن يلتزم بها غرّ الشؤون العسكرية أوباما. وأُحيط الرئيس المستجد علماً بأن ماك-كريستال، قائد أفغانستان الموعود، سيّجّه إلى كابول لعقد بضع مشاورات، ثم يقفل عائداً إلى واشنطن ليعرض مجموعة تدابير أعدها الجنرالان بعمية طاقميهما مسبقاً، ستضمن طلب «تعزيزات»، من القوات (المعلن أنها عاملة في العراق)، ليصبح عديدها (في أفغانستان) مائة ألف جندي، إضافة إلى ما أصبح مكشوفاً بأنه يشكل قوة موازية من المتعاقدين المدنيين مع الجيش، غالبيتهم من غير الأمريكيين، الأقل كلفة ويمكن الاستغناء عنهم بسهولة أكبر من الاستغناء عن المجندين النظاميين.

سأل أوباما الجنرالات عما إذا كانت هذه الخطة تضمنت للولايات المتحدة تحقيق النصر في أفغانستان خلال عام واحد، بحيث تتمكن القوات الأمريكية من بدء الانسحاب بحلول تموز، عام ٢٠١١. وبدا معنى ردهم «ما في مشكلة سيدي، ولا يهكم»، مليساً بأفضل الصيغ العسكرية. وبقدر مدهانة هذا الرد، كان وضوح تصريحات الإعلام ومسؤولي الإدارة الأمريكية بأن الجنرالات قطعوا وعداً أمام الرئيس أوباما، الذي صافحهم بدوره واصفاً ما جرى بينهم بالرائع والعظيم. ويبدو أن وزير الدفاع، روبرت غيتس، هو الوحيد الذي يتذكر هذا الوعد، ما خلا حفنة من الصحافيين والنقاد.

إنما، خلال تنقله بين برامج المحطات الإخبارية الأمريكية.يوم الأحد الفائت، طرح الجنرال بترايوس فكرة أن سحب القوات الأمريكية من أفغانستان خلال سنة من الآن، يعتبر قراراً متسرعاً. مما دفع غيتس للتدخل وتذكير قادة الجيش بالوعد المقطوع للرئيس، في عام ٢٠٠٩، ووجوب تنفيذه

من «تحرير العراق» إلى «الفجر الجديد»!!



◀ **حمزة منذر**

بدأ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بشعار «تحرير العراق» وفي الأول من أيار من ذلك العام أعلن جورج بوش من على متن حاملة الطائرات ابراهام لينكولن عبارته الشهيرة «المهمة أنجزت» بمعنى «انتهاء المهمة القتالية والانتصار في الحرب». ولكن بعد سبع سنوات من ذلك التاريخ بكل ما اقترفته قوات الاحتلال من جرائم حرب موصوفة ضد الشعب العراقي وتدمير دولته الوطنية ونهب ثرواتها، وقتل أكثر من مليون عراقي وتشريد نحو أربعة ملايين آخرين في المنافي وداخل الوطن، لم يتجرأ الرئيس الأمريكي باراك

أوباما على ذكر كلمة «انتصار» كسلفه جورج بوش، بل تحدث عن «انتهاء المهمة القتالية وبداية عملية الفجر الجديد»، بعد خسارة أكثر من أربعة آلاف قتيل عسكري أمريكي ونحو ستين ألف جريح مع تكاليف اقتصادية فاقت تريليون دولار، حسب الأرقام الرسمية المعلنة.

..وبمعزل عن كل ما ذكره باراك أوباما في خطابه التضليلي حول الإيفاء بوعوده الانتخابية بشأن الانسحاب من العراق وإنهاء الحرب فيه، فإن الفترة الزمنية الفاصلة بين بدء الاحتلال ولحظة إعلان أوباما الانسحاب المزعوم من العراق، أعطت البرهان القاطع على حجم الأوهام التي علقها المحافظون الجدد على «فوائد» احتلال العراق وأنهيار دول المنطقة بعد ذلك و«تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير» كأحد المخارج الرئيسية للأزمة الاقتصادية الداخلية، وكأحد أهم أدوات السيطرة على المنافسين الكبار المتوقعين على الساحة الدولية!

..وقد سبق لقائد القوات الأمريكية المنتهية مهمته في العراق الجنرال ريموند أودينرو أن اعترف منذ أيام في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز بدأنا كلنا كنا سذجاً بشأن العراق» وأن ما قامت به بلاده هناك «جعل الأمور بالنسبة لنا أكثر سوءاً»! وهنا يكمن بيت القصيد، ومدى عدم التطابق بين الأهداف الكبرى التي جاء الاحتلال لتحقيقها وبين تعثر المشروع الأمريكي برمته في المنطقة بعد سبع سنوات من الاحتلال، والتي قاربها باراك أوباما في خطابه عندما قال: «إن الانسحاب من العراق يتيح لنا توفير الموارد والإمكانات للانتصار في الحرب داخل أفغانستان»!

..وبالعودة إلى الحملة الإعلامية التي ساقتها كل أجهزة الإعلام الغربية والعربية التابعة عشية وبعد خطاب أوباما حول العراق، لابد من التأكيد على الحقائق التالية:

- أن بقاء خمسين ألف عسكري أمريكي في العراق يتوزعون على عشرات القواعد العسكرية لا يمكن اعتباره إلا إعادة انتشار للقوات الأمريكية في ضوء المهمات الجديدة لتلك القوات، كما قررها البنثاغون في إطار المهام العسكرية للقيادة المركزية العسكرية في منطقة الشرق الأوسط ككل، وخصوصاً تجاه دول جوار العراق.

أن قيام قوات الاحتلال ببناء ١٦ قاعدة عسكرية كبرى في الصحراء العراقية، إضافةً إلى السيطرة على قواعد الجيش العراقي السابقة وتحديثها، لا يعتبر إنهاءً للاحتلال، بل بدايةً جديدةً له على أسس إستراتيجية كبرى قد تستوعب لاحقاً- على حد قول المحللين العسكريين- كل الجنود الأمريكيين المرابطين في أوربا واليابان إذا تطلب الأمر ذلك.

- وفي تصريح لافت بصراحته، قال الناطق باسم القوات الأمريكية في العراق الجنرال ستيفن لانزا: «إن مهام القوات الأمريكية التي ستبقى في العراق ستتحصر في: تقديم المشورة والتدريب للجيش العراقي والشرطة العراقية، مكافحة الإرهاب والتمرد، تشكيل مجموعات متخصصة لرعاية إعمار المحافظات وتطوير المؤسسات المدنية»... من الواضح هنا أن الإدارة الأمريكية ستحاول حكم العراق بالإشراف المباشر على القوى الأمنية والعسكرية التي أنشأتها على مدى سنوات الاحتلال وعلى القوى السياسية التي جاءت على دبابات الاحتلال، والتي تستمد قوتها وبقاؤها في السلطة من الوجود الأمريكي في العراق..

لقد أثبتت المقاومة العراقية الحقيقية أنها هي من منع قوات الاحتلال من تحقيق أهدافها الكبرى، ولا شك أن مهام تلك المقاومة وفعاليتها ستزداد في الوضع الجديد، لأن الغالبية الساحقة من الشعب العراقي بدأت تدرك أنه لا خلاص للشعب العراقي إلا بكس الاحتلال الأمريكي وإعادة تشكيل وحدته الوطنية بعيداً عن الصراع القومي والطائفي والمذهبي والعشائري، بل على أسس وحدة أرض الوطن ورفض التدخل الاستعماري في الشؤون الداخلية العراقية.

وإذا كانت إدارة أوباما تحاول الآن تكليف دول الاعتلال العربي بـ«تجميل صورة واشنطن» في المنطقة عبر ما يسمى باستئناف المفاوضات المباشرة وحل الدولتين، والوعود باستئناف «مساعي السلام» على المسارين السوري واللبناني، فإن قوى المقاومة والممانعة تدرك ما تخططه واشنطن وتل أبيب لشن عدوان جديد في المنطقة، يهدف إلى إلغاء مفاعيل انتصار المقاومة في حرب تموز ٢٠٠٦، ويجهز على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني!

إن ما شهدته واشنطن من مسرحية استئناف المفاوضات بين سلطة محمود عباس وحكومة نتنياهو بحضور قادة النظامين المصري والأردني، يجعلنا نتمسك أكثر بخيار المقاومة حتى تحرير الأرض واستعادة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة!

h.monther@kassiouن.org

تراجع التوظيف بالقطاع الخاص الأمريكي

أظهر تقرير لمؤسسة «أي دي جي» لخدمات التوظيف يوم الأربعاء أن أرباب العمل بالقطاع الخاص الأمريكي خفضوا الوظائف بشكل غير متوقع في آب الماضي بواقع عشرة آلاف وظيفة، لتزداد بذلك المخاوف من دخول الاقتصاد في مرحلة جديدة من الركود.

وشهد تموز الماضي زيادة في التوظيف بلغت ٢٧ ألفاً، وكان معظم المحللين يتوقعون خلق ١٣ ألف فرصة عمل جديدة خلال الشهر الماضي.

وأكدت أي دي جي أن التوظيف في قطاع الخدمات ارتفع بنسبة ٣٠ ألفاً في سابع زيادة شهرية متتالية، لكن هذه الزيادة لم تكن كافية لتعويض الانخفاض في قطاع الإنتاج الصناعي الذي بلغ ٤٠ ألفاً.

وانخفضت العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بمعدل ستة آلاف عامل، وهو تراجع للشهر الثاني على التوالي.

ويؤكد انخفاض التوظيف في القطاع الخاص في آب تباطؤاً في الانتعاش الاقتصادي، وهو ما تظهره بالفعل مؤشرات أخرى، ويبدو التباطؤ واضحاً خاصة في القطاعات الرئيسية وحجم الأعمال.

وتأتي هذه البيانات الضعيفة قبل تقرير الحكومة الأشمل بشأن سوق العمل والمقرر صدوره يوم الجمعة والذي يتضمن بيانات وظائف القطاعين العام والخاص.

ومن المتوقع أن يظهر التقرير انخفاضاً في الوظائف غير الزراعية بوجه عام بواقع ١١٨ ألفاً في آب، وزيادة في وظائف القطاع الخاص بواقع ٤١ ألفاً، كما ينتظر أن يرتفع معدل البطالة لتصل إلى ٦,٩٪ من المعدل الحالي ٥,٩٪.

وقال المحلل توماس جوليان إن «تقرير اليوم يبرز بشكل واضح مؤشرات مخيبة للأمال بالنسبة لسوق العمل». وضعف انتعاش الاقتصاد الأميركي بشكل كبير هذا العام، نتيجة لزيادة البطالة التي قللت من الإنفاق الاستهلاكي.

وأكدت الحكومة الأمريكية مؤخراً تراجع النمو الاقتصادي إلى ١,٦٪ في الربع الثاني من ٧,٣٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠. وتوقع بعض الاقتصاديين أن يهبط النمو إلى ما دون ١٪ في الربع الثالث.

تذكّر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمة المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن خارجها، مع الأمل بالالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد ب(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

نحو وحدة الحركة الشيوعية



إن مشروع الهيكل التنظيمي، وإن سبقني أحد الرفاق بالتطرق إليه، يأخذ بعين الاعتبار تفادي حدوث فراغ في البدائل...إن لكل زمان ومكان كادراته، فمن لا يصلح في هذا المكان قد يصلح في مكان آخر، ولذلك فقد تم التنبه إلى ذلك منذ البداية، لكي لا يتم الوقوع في المطب الذي وقع فيه آخرون ونندم يوم لا ينفع الندم، وهذا يؤمن الاحتياطي بشكل مستمر ..

في فصل التحديات الوطنية الكبرى

لقد جاء بشكل موضوعي وجيد، إلا أنه كما أرى بحاجة إلى إضافة: منح الحقوق الثقافية والمدنية للأكراد والأقليات القومية الأخرى لأنها حق طبيعي، وبذلك نقطع الطريق على العدو الذي يبحث عن نقاط ضعف للنفاذ منها والاستفادة من ذلك في خلخلة الوضع الداخلي، الذي نحن بأمس الحاجة إلى سلامته ووجوب تعزيز وحدته وخاصة في هذا الظرف.

فيما يتعلق بوحدة الشيوعيين

جاء في المشروع «إن الدور الوظيفي يعني اعتراف الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالشيوعيين كقوة تمثلهم، وهذا يحتاج إلى الكثير من العمل لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها، وهو أمر صعب التحقيق في حال بقاء الحركة منقسمة....».

أرى أنه يجب أن نعمل وكأنما لا توجد فصائل أخرى، ونعمل لاستعادة الدور الوظيفي بدءاً من الفرد وانتهاء بالحركة ككل، بدءاً من النضال اليومي وانتهاء بالجريدة والشارع والحي وأيضاً على مساحة الوطن كله، ولدينا أمثلة كثيرة ضريرها رفاقنا في عدة أماكن وقد نجحوا في الانتخابات، وكان رصيدهم هو القيام بالدور الوظيفي تجاه الجماهير. وكذلك تجربة بعض الأحزاب في الحركة الشيوعية العالمية..

وفي الوقت نفسه نعمل باتجاه عملية توحيد الحركة الشيوعية بالرغم من تناقض الأسس لدى الآخرين مع ما ورد في المشروع شكلاً ومضموناً.

بالرغم من أهمية دور الفرد في التاريخ ودور الفرد في التفسير والتحليل والتطوير، فإن الذاتي والشخصي هو القاتل والمميت، فالتسامي عنه سوف يلعب الدور الأساسي في تطوير العمل اللاحق والسير نحو وحدة الحركة الشيوعية.

■ ■

◀ نايف أسعد

إن مشروع البرنامج الذي طرحته اللجنة الوطنية للنقاش العام صغير من حيث الحجم، لكنه هام جداً من حيث المضمون، فكل فكرة فيه تحتاج إلى قراءة معمقة لفهم موجبات طرحها وآليات التعامل معها وفق الظرف الملموس.

يبدأ المشروع بالأسس الفكرية للبناء، ألا وهي الماركسية اللينينية بغية التعامل معها كعلم متجدد مع ضرورة الابتعاد عن العدمية، وكذلك الاستناد إلى مبادئها الثابتة دون الوقوع في شباك النصوصية، وهذا هو جوهر الجوهر.

إن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين منذ انطلاقتها طبقتها تطبيقاً خلافاً، وذلك بتفسير الأحداث المتتالية على الساحة الدولية والمحلية، ورسم سياستها، والتحضير لما هو آت على المدى المنظور والمتوقع. فخلال عقد من الزمن الذي لا يقاس بشيء في عمر الحركات الثورية، بدئ بالتحضير للاجتماعات الوطنية عبر التعيين تحت ضغط الأمر الواقع، ومن ثم عبر الانتخاب الجزئي، ثم الانتخاب الكلي، إلا أننا ما زلنا نجد هنا وهناك من لم يستوعب هذه الطريقة في انتقاء الكادرات الأساسية لأنه طريق غير مسبوق ومخالف لما تعودوا عليه خلال العقود الأربعة الماضية، لكن البعض حتى الآن يسميها وفقاً للمثل المصري (لعب عيال)، إلا أنها تلاقي ارتياحاً لدى الكثير من الأصدقاء والرفاق في الفصائل الأخرى والتاركين حين يتم شرحها لهم.. وهنا أقول: إن من لا يحوز على ثقة شارع وحيه أو مدينته .. لا يصلح أن يكون قائداً في تنظيمه لأن الشيوعي يجب أن يقوم بدوره الوظيفي في مكان تواجده الذي يتجسد في التفاني من أجل خدمة الجماهير، وبذلك ينال ثقتها، أو بالأحرى يستعيد ثقة الجماهير التي فقدها الحزب نوعاً ما خلال العقود السابقة .

إن التفاني في خدمة الجماهير يجب أن يصبح المعيار الحقيقي والشرط الأساسي لنيل شرف العضوية في الحزب، وبذلك نكون قد حققنا ما قاله الفيلسوف الصيني «ليو شاوشي»:«الشيوعية ليست مذهباً إنما عمل» أي بمعنى آخر، إن من لا يعمل يجب ألا ينال شرف العضوية لأنه لا يمكن أن يعيد لحزبه الدور الوظيفي الذي يبداً من عنده أولاً ..

في فصل التحديات الوطنية الكبرى

لقد جاء بشكل موضوعي وجيد، إلا أنه كما أرى بحاجة إلى إضافة: منح الحقوق الثقافية والمدنية للأكراد والأقليات القومية الأخرى لأنها حق طبيعي، وبذلك نقطع الطريق على العدو الذي يبحث عن نقاط ضعف للنفاذ منها والاستفادة من ذلك في خلخلة الوضع الداخلي، الذي نحن بأمس الحاجة إلى سلامته ووجوب تعزيز وحدته وخاصة في هذا الظرف.

إن مشروع الهيكل التنظيمي، وإن سبقني أحد الرفاق بالتطرق إليه، يأخذ بعين الاعتبار تفادي حدوث فراغ في البدائل...إن لكل زمان ومكان كادراته، فمن لا يصلح في هذا المكان قد يصلح في مكان آخر، ولذلك فقد تم التنبه إلى ذلك منذ البداية، لكي لا يتم الوقوع في المطب الذي وقع فيه آخرون ونندم يوم لا ينفع الندم، وهذا يؤمن الاحتياطي بشكل مستمر ..

فيما يتعلق بوحدة الشيوعيين

جاء في المشروع «إن الدور الوظيفي يعني اعتراف الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالشيوعيين كقوة تمثلهم، وهذا يحتاج إلى الكثير من العمل لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها، وهو أمر صعب التحقيق في حال بقاء الحركة منقسمة....».

أرى أنه يجب أن نعمل وكأنما لا توجد فصائل أخرى، ونعمل لاستعادة الدور الوظيفي بدءاً من الفرد وانتهاء بالحركة ككل، بدءاً من النضال اليومي وانتهاء بالجريدة والشارع والحي وأيضاً على مساحة الوطن كله، ولدينا أمثلة كثيرة ضريرها رفاقنا في عدة أماكن وقد نجحوا في الانتخابات، وكان رصيدهم هو القيام بالدور الوظيفي تجاه الجماهير. وكذلك تجربة بعض الأحزاب في الحركة الشيوعية العالمية..

وفي الوقت نفسه نعمل باتجاه عملية توحيد الحركة الشيوعية بالرغم من تناقض الأسس لدى الآخرين مع ما ورد في المشروع شكلاً ومضموناً.

بالرغم من أهمية دور الفرد في التاريخ ودور الفرد في التفسير والتحليل والتطوير، فإن الذاتي والشخصي هو القاتل والمميت، فالتسامي عنه سوف يلعب الدور الأساسي في تطوير العمل اللاحق والسير نحو وحدة الحركة الشيوعية.

■ ■

مشروع الموضوعات البرنامجية.. الرؤية العامة

وهو بالضبط ما تفتقده أغلب شعوب «منطقتنا» من قزوين إلى المتوسط.

إن ما تعرض له شعوب هذه المنطقة هو حرب مفتوحة في ظل غياب شبه كامل للأنظمة السياسية التي تتبنى مصالح شعوبها، وهنا يكون بيان رؤية اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لمقومات بناء دول تعبر عن مصالح شعوب هذه المنطقة، أمراً ضرورياً لاستكمال بيان رؤيتها للصراع مع الإمبريالية، وللوضع السياسي الإقليمي. واستطردأً فإن لنا أن نسأل سؤالاً ربما يكون مفتاحاً لنقاشات لاحقة: ترى ما هي رؤية اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين للسؤال القومي العربية؟

في القضية الاقتصادية - الاجتماعية و«النموذج السابق»

ذكر مشروع الموضوعات البرنامجية انكشاف «العيوب الداخلية للنموذج السابق»، إلا أنه لم يقدم بياناً وافياً لهذه العيوب، ولم يحدد بالضبط موطن الداء فيما أسماه «النموذج السابق»، بينما استفاض في بيان مثالب وعيوب النموذج الراهن. إلا أن تحليل المشكلات التي اعترت النهج الاقتصادي – الاجتماعي السابق في البلاد، مسألة لها أهمية كبرى، لا تقل عن أهمية نقاش النموذج الراهن.

الدقيق للعدمية والنصوصية، وهو ما لم نجده في مشروع الموضوعات البرنامجية المطروح. وإذا كان صحيحاً ما ورد في المشروع عن ضرورة «اكتشاف وصياغة الثابت والمتغير في النظرية»، فإن لنا أن نسأل، ترى ما هي رؤية اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين حول الثابت والمتغير في النظرية؟ وبالتالي ما هو الحد الفاصل بين التجديد والعدمية، وبين الثبات على المبادئ والنصوصية؟

مشروع الموضوعات البرنامجية.. والمسألة القومية

تبنى مشروع الموضوعات البرنامجية مفهوم شعوب الشرق العظيم، ووصف المنطقة الممتدة من قزوين إلى المتوسط بأنها «منطقتنا»، ويبدو أن العامل الأساس في صياغة هذا المفهوم هو وحدة الاستهداف، باعتبار أن هذه المنطقة هي مسرح المواجهة الميدانية مع الامبريالية العالمية. على أن هذا المفهوم غير واضح المعالم والأسس، كما أن وحدة الاستهداف لا تكفي لقيام «تحالف» بين المستهدفين، عندما يكون المستهدفون شعباً لا تمثلها كيانات سياسية تمثيلاً شرعياً يعبر عن مصالح هذه الشعوب، لأن التحالفات التي تبنى على أساس وحدة الاستهداف هي تحالفات بين دول مستكملة لمقومات وجودها، معبرة عن مصالح هذه الشعوب،

تقدمت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في مشروع الموضوعات البرنامجية رؤيتها لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية على المستويات المختلفة، كما قدمت مادة غنية قد تكون بوابة لصياغة مهام برنامجية تكون خطوة على طريق استعادة الدور الوظيفي للحزب الشيوعي في البلاد. لكن على الرغم مما يوحي به هذا المشروع من سعة وشمول، فقد جاءت بعض فقراته غائمة وشديدة العمومية بحيث تحتاج إلى تحديد أكثر دقة للإشكاليات موضوع النقاش.

في المرجعية الفكرية

اكتفى مشروع الموضوعات البرنامجية بتحديد الماركسية–اللينينية البعيدة عن النصوصية والعدمية مرجعيةً فكريةً لا بد من الاستناد إليها في مهمة استعادة الدور الوظيفي للحزب الشيوعي في حياة البلاد، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب الأحزاب الشيوعية تعلن مراراً تمسكها المطلق بالماركسية–اللينينية مرجعيةً فكريةً، وإذا كان ما يميزها عند اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، هو بعدها عن العدمية والنصوصية، فإن هذا يقتضي التشخيص

◀ رمزي السالم

يدور نقاش بين الرفاق عن بنية الحزب المنشود للقيام بالدور الوظيفي، ومما لاشك فيه أن هذه البنية هي بنية متكاملة فكرية وسياسية وتنظيمية، وإذا كان المستوى الفكري المتطور الذي يجيب على أسئلة العصر ضرورة، وإذا كانت الرؤية السياسية المتطورة هي الأخرى ضرورة تتكامل مع الأولى وتستتبط منها، فإن بنية تنظيمية متوافقة مع كل ذلك شرط لا غنى عنه، لأن التنظيم هو أداة تطبيق الفكر والسياسة على الواقع الملموس. والسؤال هو عن كيفية إيجاد تلك البنية التنظيمية العصرية التي تأخذ الواقع الملموس بكل تفاصيله بعين الاعتبار؟

إن شكل التنظيم ومحتواه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمهام الملقاة على عاتقه، والتي تتحدد بدورها انطلاقاً من المرجعية الفكرية والرؤية السياسية، ولأن رؤية اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تنطلق من إن العالم والمنطقة والبلاد أمام منعطف تاريخي، وأن الأفاق فيه مفتوحة بشكل موضوعي أمام النهوض، فإن المهمة الأولى تكمن في وجود كادرات تمتلك هذه القناعة وتعمل على هذا الأساس، وهذا ما يتطلب إعلان القطعية قولاً وفِعلاً مع كل الأمراض التي ظهرت في الحركة تاريخياً، والتي كانت إحدى إفرازات مرحلة التراجع.

إن النموذج المطلوب هو نموذج«شيوعيّ العقيدة والوجدان»..ذلك النموذج الذي يتبلور ويتأطر من خلال الممارسة التي تحدث عملية فرز طبيعية ودائمة في صفوف الحزب، ففي فترة التقدم التي شهدها الحزب في العقود الخمسة الأولى من نضاله برزت كوادر شيوعية في مختلف مناطق البلاد. وفي مختلف الشرائح الاجتماعية (عمال، فلاحين، مثقفين، طلبة....) استطاعوا أن يقودوا نضالات جماهيرية. وأصبحوا قادة ميدان ونموذجاً أخلاقياً يضرب به المثل في الغيرية ونكران الذات، وتمثل

ربما..!

موسم أزمة النصوص

تبقى مشكلة النصّ الدرامي حاضرةً على الرغم من أنّ هناك مسلسلات مثيرة للجدل، وهي فعلاً مثيرة للجدل مجرد أنّها تمتاز بالجرأة في الطرح لا في المعالجة، ففي حين تبقى جرأة الطرح في حيز الإثارة والمناشيت الساخن، تذهب جرأة المعالجة إلى فتح حوار حقيقي برؤيا متماسكة وصلبة، وهذا ما حققه مسلسل «لغة الطين»، الذي ظهر كوردة بريّة خارج السياج، ليطرح أفكاراً ويساجل ويشاكس، وليقدم شخصيات شديدة الغنى في أرض بكر لم تحرث.. وكاد مسلسل «تخت شرقي» أن يبلغ تلك الدرجة لولا تفككه غير المفهوم، رغم كل ما يبدو عليه من قراءة طازجة للواقع وأحواله.

عموماً علاقة المسلسل الاجتماعي السوري مع الواقع علاقة خطيرة، ويكاد معظم الكتاب أن يكونوا أسرى أنماط أكثر من أن يكونوا خلاقين في قراءة مصائر الشخصيات في الظروف التي يرسمونها، وبناءً عليه كثيراً ما كانت تبدو بنات الشرائخ الفقيرة منحرفات أو قابلات للانحراف، فيما الشباب انتهازيون بلا أخلاق، وكأن الخيار التأليفي يقتضي الإدانة لا الفحص، ويمكن أن نسوق على هذه المزالق عشرات الأمثلة.

مشكلة أخرى هي التشابه، فمهما كان البشر خاضعين لطروف متشابهة في المكان ذاته لا يعني ذلك أن تكون تصرفاتهم ولا انفعالاتهم.. ولا مآلاتهم واحدة.. ما حجم التشابه بين مسلسل «شتاء ساخن» و«الخبز الحرام»؟ على سبيل المثال.

مشكلة الدراما السورية في نصوصها المطروحة على الشاشة، لأن إرادة المال هي الغالبة، ذلك أنه بالتأكيد هناك كتابات لا يمكن لها إلا أن تظل أسيرة التأجيل ما دام السائد هو لون واحد، طعم واحد.. وهو البحث عن الإثارة من أجل كسب الشعبية، وليس تحقيق قيم التثوير والحدثة كما يدعي الكتاب أنفسهم.

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

المراجع المسرحية
باللغة العربية

يقدم الباحث السوري مأمون الشرع دليلاً ضخماً للمراجع المسرحية باللغة العربية بين عام/١٩١٢ و٢٠٠٩، بهدف مساعدة الباحثين والقراء لمعرفة حجم الدراسات المسرحية وأسماء المؤلفين المسرحيين في الوطن العربي، فعلى مساحة تتجاوز الـ ٥٠٠/ صفحة يجد القارئ عناوين وأماكن نشر جميع الكتب التي صدرت باللغة العربية متناولة فنون المسرح تأليفاً وترجمةً.

الكتاب الذي صدر عن «دائرة الثقافة والإعلام» في الشارقة بشكل حلقة من سلسلة بليوغرافية وستتشر تبعاً وهي: معجم المسرحيات المترجمة إلى اللغة العربية، المراجع السينمائية باللغة العربية، المراجع الموسيقية باللغة العربية، مراجع الفنون التشكيلية باللغة العربية. ينقسم الكتاب إلى بابين، الأول «سرد المؤلفين» وفيه ثبت ألف بائي بأسماء المؤلفين في المسرح كتابة وترجمة، والكتب التي ألفوها وتوارى وأماكن صدور وأرقام تلك الكتب، والثاني «مسرد العناوين» ذكر فيه العنوان ومؤلفه من دون ذكر للتواريخ تسهيلاً للقارئ، الذي يريد الحصول على عنوان كتاب ومؤلفه.



إبداع الفنان «بسام كوسا» قد طغى على هذه الثغرات، وساهم بشكل أساسي برفع مقولات العمل الإنسانية.

تخت شرقي.. الحياة كما هي وشؤوننا الصغيرة
(عمل فوضوي) بامتياز كما عبرت عنه مخرجته «رشا شربتجي» ويلاحظ فيه تشتت الحبكة الأساسية في العمل، والتبعثر في عرض الشخصيات ومواقفها وأفكارها، وغياب شخصية البطل الرئيسي من خلال التركيز على استعراض النماذج، وهو عمل غني جداً بالطروحات و(اللطشات) الاجتماعية، وهو أول عمل يناقش بهذا الوضوح وضع مهجري الجولان المحتل وتسميتهم به النازحين».



سلسلة «شباب النهرين»



الثقافي، ورغبتها الجامحة في إضافة شيء إلى المشهد الثقافي السوري بمعناه الوطني والحضاري والإنساني». سلسلة «شباب النهرين» تدعو الكتاب الشباب لإرسال نصوصهم حتى تدرج، بعد تقييمها، ضمن خطة نشرها، والتواصل عبر البريد الإلكتروني: abdelnaseralayd@gmail.com



الأفراد والمجموعات بهذه الكتابات وتقدم لهم هذه النتائج، وتسعى بكل قدرتها إلى إتاحة فرصة التفاعل بين طرقي المعادلة». ويضيف صاحب المشروع: «لم ترصد الدار أية ميزانية لهذا النشاط، ولن تقدم أية مكافأة للكتاب الشباب، ولن توزع مطبوعاتها مجاناً، إنها لن تقدم سوى نيّتها الخالصة في خدمة الشأن



للكتابات السورية الشابة، خاصة خارج العاصمة دمشق، من خلال انتهاجها لأسلوب العمل المباشر والحي، فمن ناحية أخذت دار النهرين على عاتقها مهمة البحث الحثيث عن المواهب والمحاولات الجادة في جميع أرجاء البلاد وفي معظم مجالات الإبداع وعرضت التعاون عليها، ومن ناحية ثانية تبحث باستمرار عن المهتمين من

صدر العدد الأول من سلسلة «شباب النهرين» التي تصدر أول كل شهر عن دار «النهرين» بدمشق والمهمة بتقديم الإبداع المكتوب للجيل السوري الشاب بأجناسه وصنوفه كافة، وتحاول أن تحل أزمة النشر بالنسبة للكتاب من خلال تبنيها لطباعة أعمالهم ونشرها عن طريق التوزيع المباشر في كل أنحاء سورية، ومحاولة إثارة أكبر قدر من الاهتمام والاحتفاء بهذه الأعمال في الأوساط الثقافية، والإعلان الجيد عنها.

العدد الأول يتضمن ثلاثة كتب هي:

١- منزل مزدحم بالغائبين- شعر - تمام التلاوي.
٢- عبور الضوء-مجموعة قصصية- جهاد عقيل.
٣- إبليلس ودموع الملائكة- قصص قصيرة- نائل الحريري.
يقول الكاتب والناشر عبد الناصر العايد: «تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في النشر والترويج

دراما رمضان ٢٠١٠

مراوحة في المكان وبكاء على الأطلال

الروماني ستبقى تدوي عبر الزمن كصرخة منى واصف.

الأعمال الكوميدية زيادة في الكم وانخفاض في المضمون: بعد أن زادت الأعمال الكوميدية المنتجة عن الأربعة، فوجئنا بتوجه صناعها في الغالب نحو التهريج السطحي والابتذال، وضباع مقولات العمل وتشتيتها، كما حصل مع «أبو جانت» ودروس الوطنية والفروسية التي يلقيها، أو في «صبايا» بكل ترفهن وقصورهن الفارهة، وواقعهن الاجتماعي (الافتراضي!!). بينما تابعت «بقعة ضوء» رسالتها عبر لوحاتها المختلفة، وإن كانت عموماً تتسم بالفقر الفكري مقارنة بالمواسم السابقة. لكن البصمة بحق «ضيعة ضايعة» وكسره لعقدة الجزء الأول، لا بل وتفوق الجزء الثاني بحلوله الدرامية ونقسه النقدي السياسي والاجتماعي العالي في بيئة افتراضية أساسها الكركتر وأداء الممثل المبدع.

«أنا القدس» وما من مجيب؟

كان من المستغرب جداً أحجام الكثير من الفضائيات العربية رغم تشدها بحب القدس عن شراء العمل التاريخي «أنا القدس» المأخوذ عن رواية «أحلام الغرس المقدس» لمخرجه باسل الخطيب رغم جودة العمل وزخم مقولاته ورسالته، لتكتفي بعرضه الفضائية السورية وتلفزيون المنار والفضائية الليبية.

«ذاكرة الجسد» سيطرة المقروء على المعادل البصري

في مسلسل ذاكرة الجسد المأخوذ عن الرواية الشهيرة للروائية الجزائرية «أحلام مستغانمي» تحول الأمر أشبه بالرواية المقروءة لتلفزيونياً، ويحلل درامية بأثمة شوهت الكثير من العوالم التي رسمتها الرواية، لتقلب المشاهد (ثرثرة) على الهاتف تذكر بقول «زياد الرحباني» في مسرحية «شي فاشل»: (ولي عم تحكي على التلفون.. غريفر فيو يقول).

وراء الشمس.. رهبة الموضوعات الجديدة

هي المرة الأولى التي تتطرق فيها الدراما إلى موضوعة ذوي الاحتياجات الخاصة ومرضى «متلازمة داوين» بهذا التركيز والوضوح: ليقدمهم مسلسل «وراء الشمس» بطرح شفاف وإنساني مركز على حقهم في الحياة والمساواة من دون أحساس الشفقة، وباستعراض لمشكلة الإجهاض في هذه الحالة. لكنه وقع في مطب الإطالة و(المطمطة) ناهيك عن أن العمل يعاني من التشتت في عرض نماذجه، ومن ضعف الحبكة في إيجاد روابط بينها، وإن كان

جهاد أبو غياضة

وفقت الأعمال السورية في الموسم الدراماضي ٢٠١٠ بتقديم تنوع في المضمون والبناء السردى للأفكار، وتنوع خطوطها الدرامية ومقولاتها الفكرية، ومع استعادة سقف الكمية في الإنتاج بعد تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي طالت الدراما في الموسم الماضي. شهدنا في هذا الموسم مسلسلات سورية تجاوز عددها (٣٠ عملاً) بما فيها الأعمال ذات الإنتاج المشترك، وحتى ندرك التغييرات التي طرأت على دراما ٢٠١٠، وعززت صدارة ومكانة الدراما السورية المرموقة في إطارها الجغرافي العربي، يجب الحديث عن بعض الاعتلال والهفوات التي اعترت بعض العناصر الدرامية في هذه الأعمال، كونها تؤثر سلباً في بنية العمل وتلقي المشاهد له، وقد شارفنا على نهاية الموسم ويات الصورة أشبه بالمكتملة من حيث مقولات الأعمال النهائية، وتسلسل الأحداث.. وحتى توقع النهايات.

دراما البيئة الشامية..

انحسار الموجة والمراوحة في المكان

تراجع إنتاج الأعمال التي تتحدث عن البيئة الشامية في هذا الموسم بعد أن كانت سمة المواسم الماضية، لتكون خاتمة السلاسل بعد أن أذن الثنائي «بسام ومؤمن الملا» بإغلاق «باب الحارة» مع نهاية الجزء الخامس (على ذمتهم..). وعسى أن لا نغلق باباً فنتفتح طاقة ربما ظهر نورها بأريز «الدبور» مع العكيد السابق «سامر المصري». أما «أهل الراية» وبعد أن تغير مخرجه، فقد قرر تزوير التاريخ (الموثق والشهفي) لمواكبة نبض الشارع والسياسة، فغدا «آل عثمان» ولاة الأمر وسادتنا، والاحتلال خلافة، و(الأخذ عسكر) فرض عين على كل مسلم، والولادة والقادة العثمانيون في قمة الإنسانية والديمقراطية.

الأعمال التاريخية الدينية..

استمرار التباكي على الأطلال

ظهرت في هذا الموسم عدة أعمال تاريخية ودينية بينما اقتصر الموسم الماضي على عمل واحد، في محاولة لاستعادة مآثر تلك الحقب؛ لكنها وقعت بفخ لعنة التاريخ وتمجيده دون تقديم أية مراجعة أو قراءة أو مضمون نقدي لتلك الحقب، أو محاولات لإسقاطها على الواقع الحالي، فكان «رايات الحق» استعادة لفترة بعد ما بعد وفاة الرسول (ص) وخلافة أبي بكر وحروب الردة ومناعي الزكاة، ثم خلافة عمر بن الخطاب وبناء الدولة والفتوحات، لكنه وقع في أسر النمطية والخطابية والجرعات العاطفية الزائدة، والكثير من التبرج والإكسسوارات للعناصر النسائية في العمل. أما «القعقاع بن عمر التميمي» ورغم ما يسجل له من تقنية مخرجه «المتشي صبح» ورؤيته الجديدة، واستخدام أحدث التقنيات التكنوبصرية في مشاهد المعارك؛ لكنه قصر في خوض غمار موضوعاته الشائكة، وظل منحازاً لمراجع تاريخية على حساب أخرى. ويحتاج مشترك أطل مسلسل «كليوباترا» الذي كتبه «قمر الزمان علوش» وأخرجه «وائل رمضان» ليقدم رؤية جديدة لم تتطرق لها الدراما ولا السينما رغم كثرة الأعمال التي أنتجت عن هذه الشخصية وملامحها الأسطورية، من خلال الجانب الإنساني في حياة الملكة، وعلاقتها مع الشعب المصري، ليكون العمل في النهاية حدوده جديدة غير تاريخية يشوبها الكثير من الثغرات في المعالجة الدرامية، وبابتذال أداء بعض الممثلين.

أما في استعادة «أسعد الوراق» فقد هزمت النسخة الجديدة شر هزيمة أمام القديمة برؤيتها وإبداع ممثليها رغم بساطة تقنيات تلك الحقبة، وإن كان يسجل الإبداع لفنان تيم حسن، لكن (تأتأت) هاني

بين قوسين



دراما تحت

الطلب

◀ **جهاد أسعد محمد**

يقتل الأب ابنه بطريقة فجائية في مسلسل فانتازي، سوري الهيئة، نفطي

الهوى، لأنه اعتدى على «سيادة» إمارة أخرى.. هذا المسلسل الذي رصدت له إمكانات ضخمة غير مسبوقة، وحقق ثورة في عالم الصورة والموسيقى التصويرية، تم إنتاجه بعيد اجتياح الكويت من جارتها الشمالي وما تلاه من «ازدحام» رسمي عربي، و«جنون» دولي لطرد الجار المعتدي الخارج على قانون النفط الدولي..

في مسلسل فانتازي آخر، سوري الهيئة، كليتوني الهوى، وبعد تفكيك شيفرته البدائية، نرى العرب المظلومين يتفقون مع قادة العالم الأمريكيين ومع «أوادم» الصهاينة، ويعيش الجميع في سلام ووثام بعد أن يطردوا أو يقصوا المتطرفين من كل جانب.. وطبعاً تم إنتاج هذا المسلسل في أوج نشاط الأفكار السلمية التي أنتجت «أوسلو» و«وادي عربة»، وكانت تحاول إنتاج اتفاقيات «تعايشية» أخرى أكبر وأخطر..

وعلى الفور، دعم هذا التوجه مسلسل مصري جماهيري، بطله «يساري أصيل» واقعياً وحاج متعدد الزوجات درامياً، يتصالح فيه ابنا هاجر وسارة بعد صراع طويل، ويقتل كل منهما شارب الآخر، فيزوجون أبناءهم من بناتهم، «يا دار ما دخلك شر».. في وقت كان الفلسطينيين المقاومون لتوجهات «السلام» يحاصرون ويذبحون في مدن ومخيمات الضفة وغزة..

وفي مسلسل سوري ثالث، ليبرالي الهوى، نجد أنفسنا أمام دراما عائلية «مدنية» جذابة خالية من الشتائم، ومن الكلمات النابية، الأغنياء متسامحون مع الفقراء السذج الحسودين دون ضغائن، والجميع يلتقون في بيت واحد مليء بالمحبة.. في وقت كانت البلاد فيه تتعطف نحو النيوليبرالية بشدة، وتصل الفوارق الطبقيّة فيها لمستوي الهوة..

وأيضاً، في مسلسل مصري، تاريخي الفصاحة، نفطي التمويل، فوضي- خلاقي الهوى، تشتم الحرات العربيات الجوّاري الفارسيات لأنهن فارسيات وحسب، ويقتل صاحب الأمر الورع رغماً عن أنف التاريخ، مستشاريه وقادته الفرس لأنهم فرس «حاقدون»، ويسخف أحفاد الحسين ويتهمون بالردة والفجور.. ويظهر اليهود كإداريين مخلصين.. وقد قدم هذا المسلسل للجمهور العربي «الأبي» بالتزامن مع الانتهاء من الاستعدادات لغزو العراق لنهيه وإشعال الاقتتال الأهلي فيه، ومع تجدد مشاريع الفتنة الطائفية في لبنان، وكل ذلك بالتأكيّد، على خلفية أفكار «رايس» عن «الخطر الفارسي النووي» و«حقوق الأقليات والاختلافات فيما بينها».. والحديث العلني عن الفوالق المذهبية والدينية والقومية في المنطقة.

وتدور عجلة الدراما «العربية المستقلة».. فنجد أنفسنا تارة أمام أعمال تندد بالإرهاب» وفق التعريف الأمريكي له بعيد ١١ أيلول، وتارة أمام أعمال تمجّد بدعة «حوار الحضارات» وتندد بالصراع الطبقي مع بروز أفكار الشراكات.. أما الأتراك، فهم أعداء ومحتلون في موسم درامية «باتنة»، وأولاد بلد طبيون في المواسم الذي تلتها.. وكل ذلك مرهون بتذبذب العلاقة الرسمية العربية - التركية..

وتستمر الدورة.. ويتكاثر عدد الدراميين الذين يضعون أنفسهم في خدمة جهات مختلفة وأفكار ومصالح مختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر..

في الموسم «الدرامضاني» الحالي على سبيل المثال، نجد نجما محلياً على هيئة سائق تاكسي وقد أصبح ناطقاً باسم بعض السلطات التنفيذية ناشراً لخطاباتها، منافساً زميلاً له لا يقل نجومية ينطق باسم الجبهة نفسها، أو جهة أخرى ربما، بعد أن تقمص شخصية رجل دين متطرف... وكلاهما يرد دون وعي أو إدراك على دراميين آخرين متعددي اللهجة والأزياء والأجواء والتمويل وضعوا أنفسهم في مواقع أخرى وفي خدمة آخرين.. وفي الموسم القادم سنجد آخرين.. وهكذا..

الدراما الماثلة تحت الطلب ملعب للجميع.. للساسنة متعددي اللغات والطموحات، ولرجال الأعمال، وللعسس، وللكهنوت... إلخ.. ولا يستطيع القائمون عليها أن يكونوا غير ذلك لأنهم بدؤوا من نقطة خاطئة. أما الدراما التي يحاول حاملوها إبقاؤها «نظيفة»، فبكل أسف، ليست بمأمن حقيقي من التبعية والانقياد والتذبذب، لأنها في النهاية تخضع لرقابة داخلية وخارجية صارمة ولشروط المنتجين والمحطات الفضائية الثرية.. من هنا خطورة المسألة..

تري.. أي تشيتت وتشوه تخلق كل هذه الفوضى لدى المتلقي/ الجمهور؟

mjihead@kassioun.org

ملك التاكسي.. وضياع الطريق

البطل، والمبرر الوحيد لوجود أغلب هذه الشخصيات هو استكمال حلقات المسلسل الثلاثين التي لا يستطيع أبو جانتني وزيائته استكمالها دون مساعدة، والمحزن أن هذه المساعدة جاءت من نجوم كبار من عيار خالد تاجا وسامية الجزائري وأيمن رضا. وهكذا يسرح سائقنا ويمرح في طول المسلسل وعرضه، وعندما يقرر أن يستريح، فإنه يتركنا مع حوارات وأحداث وشخصيات لا تقول شيئاً، ولا تلعب أي دور درامي فعلي.

وبعيداً عن التحليل الدرامي والفني، فإن ثمة سؤالاً يفرض نفسه علينا: ترى ما الذي يريد سامر المصري وهو كاتب العمل والمشرف على إنتاجه ونجمه الأوحد أن يقول لنا أو لغيرنا، وما هي الرسائل التي يحملها العمل؟

أبو جانتني الذي أنخمنا بعشرات المحاضرات الأخلاقية والوطنية، لم يتورع عن إهانة جميع السوريين الذين يحلمون بالهجرة خارج الوطن بحثاً عن فرص أفضل، ولكنه لم يقل لنا أي شيء عن الأسباب التي تدفع شباب الوطن للبحث عن فرص خارجه، ولعل النجم سامر المصري لديه إجابة أو مشروع إجابة على هذا التساؤل، ولكنه لم يتحفنا بها، وهذا يعني بكلمات أخرى أنه يقول: «لا تشغلوا بالكم باللاوطنيين

◀ **نجوان عيسى**

حملت شخصية «أبو جانتني- ملك اللانسر» منذ ولادتها في إحدى لوحات بقعة ضوء إكانية جدية لبناء عمل درامي ناجح، فسائق التاكسي المرح والحب والشجاع يمكن أن يصادف في شوارع العاصمة دمشق عشرات المفارقات والأحداث، ويمكن أن يلتقي بركاب من جميع شرائح وفئات المجتمع السوري لينقل لنا قصصهم. وهكذا فقد كان من الممكن أن نشاهد مع «ملك التاكسي» رسداً هاماً لما يدور في الشارع السوري، مع جرعة لذيدة من المرح، إلا أننا فوجئنا بشخصية سائق يعتقد أن العالم كله يتمحور حوله وحول ما يحمله من شهامة وأصالة، فاختار أن يتقمص شخصية العكيد «أبو شهاب» حيناً، وشخصية شاعر مرهف الأحاسيس، صادق الانتماء والعشق حيناً آخر.

درامياً يعد «أبو جانتني» نموذجاً ساطعاً لمسلسل النجم الأوحد، فجميع الشخصيات مركبة على مقاس سائق التاكسي

لماذا نسيت فواخرجي الساعة والموبايل في مسلسل كليوباترا؟؟

كان من الطبيعي جداً أن تحمل الممثلة سلاف فواخرجي أثناء أدائها لشخصية كليوباترا في المسلسل الذي يحمل الاسم ذاته موبايلها أو ساعتها أو أي احتياج شخصي معاصر، بحيث أن هذا الأمر يأتي متوافقاً جداً مع السياق الدرامي للعمل وأداء البطلة للشخصية. ولا مشكلة أيضاً أن تخرج كليوباترا من مخدعها لابسة الجينز أو أن تستيقظ في الليل على صوت (مسج) من حبيب القلب على اعتبار أن المسلسل يضيع تماماً في الانتماء للمرحلة التاريخية التي يتحدث عنها في كل تفاصيله، فإذا ما شاهدنا صورة واحدة للعمل يستحيل أن ننسبه إلى مرحلته أو حتى إلى مرحلة محددة من تاريخ مصر، كما أن كليوباترا تبدو أبعد ما تكون عن صورتها في التاريخ وفي ذهن المشاهد. وكأن مخرج العمل والقائمين عليه تعرفوا على شخصية كليوباترا لأول مرة عندما هموا بتصوير المسلسل الذي ضرب بعرض الحائط المرجعيات التاريخية، وغنى وحيدا على يسار الفكر والقراءة التاريخية والصورة العامة للزمن الذي يتناوله.

هي سلاف التي لم تتغير منها سوى الأزياء المتعددة التي تزيدها ألماً وجمالاً، وحولها يتراقص الكومبارس رغم أن أغلبهم نجوم كبار لا يستهان بإمكانياتهم وأسمائهم، بمعنى أن التجربة أكبر من اسم البطلة، لكنهم لم يدركوا هذه الصورة التي سيظهرون بها كخيالات تمهد لحضور البطلة في المحافل السياسية والعسكرية، وربما لو ظهرت هذه الصورة قبل البدء بالعمل لما قبلت أسماء مثل يوسف شعبان وأنطوان كريباج المشاركة في العمل. أظهر مخرج العمل أثناء التصوير تحدياً لا مثيل له، وصل إلى حد قوله لإحدى المجلات السورية إن هوليوود ركزية كبيرة وأنه سيتحدى بهذا العمل كل ما أنتج سينمائياً عن هذه الشخصية. وهذا التحدي يشبه كثيراً التحدي الذي يظهره منتخب كرة قدم عربي لفريق أوروبي ثم يخرج من المباراة بنتيجة خمسة صفر فأكثر لمصلحة خصمه الصامت.

لن يقل مخرج العمل أو بطلته النقد اللاذع الذي تشنه الصحافة العربية ضد المسلسل على اعتبار أنه مشروع عمر بالنسبة للمخرج تحديداً، فهو عمل ضخّم ويحمل قدراً من الجرأة في تناول شخصية كهذه، إلا أن واقع النقد يفترض بنا أن نقول ما قلناه وما نقوله الصحافة حفاظاً على الدراما من التخبط والسير نحو الهاوية، وحفاظاً على شخصياتنا التاريخية العريقة والأصيلة من تجرؤ المخرجين والكتاب على استسهال التناول للموضوعات الكبيرة، فكليوباترا يكمل مسيرة بعض الأعمال الدراما السورية القليلة في تشويه بعض أعلام التاريخ.

ن.م

بقعة الضوء التي صارت بقع ظلام



◀ **نبيل محمد**

عندما وضع الليث حجّو أساسات منجزه الفني «بقعة ضوء» لم يهدف من خلال هذا المنتج أن يقدم الحياة الاجتماعية من مبدأ الكاريكاتير، بقدر ما أراد تلخيص العبر في الحياة العامة بطريقة الكوميديا، التي غالباً ما تبدو سوداء، فالإضحاك من خلال لوحة «بقعة ضوء» لم يكن من خلال نكتة أو حادثة لها قفلة مضحكة، بل من خلال حدث كامل يحمل في مضمونه كوميديا حياتية، ويتم المبالغة في تصوير هذا الحدث بالهيئة الكوميديّة، دون أن يكون هنالك بالفعل نكتة لها بداية ونهاية وقفلة وعبرة، ف«بقعة ضوء» في جزئه الأول والثاني وحتى الرابع قدم الحياة العامة ضمن قصص بسيطة، يسهم أبطالها الكوميديون وحدها الذي يسير بصورة مضحكة في استخلاص الضحكة من الموقف وطبع الحدث بالكوميديا فهو لا يروي النكتة ولا يقص حادثة مضحكة بل هو كوميديا الحياة التراجيدية. وقد

تم توظيف العمل فنياً وحياتياً في هذا المجال ولعب كادر الممثلين المتميز في الأجزاء الأولى دوراً كبيراً في رسالة المسلسل، بالإضافة إلى النصوص العميقة التي كتبت لأجله بحيث بدا ظاهرة جديدة بأسلوب لم يعتد التلفزيون على تقديمه.

ومع مرور السنين وبفقدان العمل لعرابه الأساسي بدأ كل من يمتطي صهوة قيادة هذا العمل يجرب به دون الالتزام بالمهية والبنية التي قام عليها، ليصل في النهاية إلى جزئه السابع لهذا العام بعيداً كل البعد عن الصورة الحقيقية لفكرته، وليصبح عبارة عن نكتة يتم تقديمها في ظل اختفاء النص المستمد من الحياة العامة، فنجد الممثلين يحاولون بكل ما أوتوا من كوميديا تقديم موقف مضحك، ونجد الحدث غير معالج بصورة منهجية، واللوحات قائمة على سرد فكاهاي لا أكثر بصورة شاذة تماماً عن المبدأ العام للعمل ومشوّهة لتاريخه ووقفه سابقاً في قمة الأعمال الكوميديّة في الدراما

السورية دون منازع. مرت أكثر من خمس عشرة حلقة من المسلسل، أي ما يزيد عن ٤٠ لوحة دون وجود لوحة يظهر عليها العمل والمعالجة وكف القيادة من قبل المخرج والمشرف العام، لتبدو بذلك كل اللوحات عبارة عن مقاطع كوميدية تم تصويرها بعجالة تحكي كل لوحة نكتة ما مستمدة من موقف اجتماعي لا يتناسب مع النكتة التي يتم الإضحاك من خلالها مع التركيز على تكرارية الأفكار ومحاولة علك لوحات قديمة، وإنما بصورة ساذجة فما كان بقعة ضوء ليناقش الفصام بين العرب عن طريق عرض عدد من القادة العرب على طاولة خلاف بصورة ساذجة ومكررة ومباشرة وما كان بحاجة لتقديم أغنية «ناتاليا غوردون» «تشي غيفارا» ليعبر عن موقف وطني لدى شاب متحمس للقضايا العامة. لذا فمن الواجب أن نقول يكفي تجربياً في العناوين العامة فقد أدى «بقعة ضوء» دوره سابقاً ولا داعي لتشويه صورته من جديد.